E-ISSN : 2588- 1930 ISSN : 1112- 6132

العـدد 21

مجلة
إقتصاديات شمال إفريقيا

مجلة علمية دورية متخصصة محكمة

المجلد 15/ العدد (21) 2019

البحوث المنشورة في هذا العدد - باللغة العربية

- دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة –دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 2016-1996
- دور البحوث الزراعية العلمية في تعزيز الأمن الغذائي – دراسة حالة دول شمال إفريقيا-
- قراءة في إستراتيجية التوجّه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا
- إشكالية تحلية المياه في دول مجلس التعاون الخليجي: بين حماية البيئة وتحقيق الأمن المائي
- التنمية السياحية المستدامة في مصر في ظل العولمة السياحية
- دور الاستثمار السّياحيّ في تطوّر السّياحة بالجزائر
- التحليل القياسي لظاهرة الهجرة الدولية في تونس
- حماية حقوق الملكية الفكرية تحسينا لمناخ الاعمال الفكري في الجزائر
- مشاتل المؤسسات آلية دعم ناجحة في الغرب فماذا عنها في الجزائر دراسة تقييمية للفترة (2016-2003)
- تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2017-2002) -دراسة تحليلية-
- تمويل الجماعات الإقليمية في الجزائر بين واقع الدعم الحكومي وتحدي شح الموارد الذاتية
- التكامل المتزامن ذي العتبات بين التحرير المالي ومعدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 2017-1970
- جودة المعلومات المحاسبية بين ملاءمة القيمة العادلة و موثوقية التكلفة التاريخية
- جودة المعلومات المحاسبية و أثرها على الإفصاح المحاسبي – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف-
- متطلبات عرض البيانات المالية في الجزائر وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IPSAS 1 لضبط المال العام
- دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية -دراسة حالة سوق التأمين الجزائري-
- الترتيبات المالية الإسلامية البديلة لقروض تمويل المشروع
- أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (1980-2016)
- نظام ضمان الودائع المصرفية: بين التأييد والمعارضة –دراسة حالة الجزائر وفق آخر المستجدات لسنة 2018-
- النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الاسلامية - دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري
- أهمية استخدام النماذج الإحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الإئتماني على مستوى البنوك -دراسة تحليلية-
- تأثير إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز على تحقيق مهمة المرفق العام في الجزائر باعتماد نموذج ARDL
- التسيير المفوض للمرافق العامة والتحولات في إنشاء وتسيير المرافق العامة من عقد الامتياز لعقد البوت
- التسيير المفوض للمرافق العامة والتحولات في إنشاء وتسيير المرافق العامة من عقد الامتياز لعقد البوت
- نمذجة التخطيط الاستراتيجي التنموي في مؤسسات إنتاج الأدوية
- أثر حملات التسويق الإجتماعي على سلوك المستهلك إتجاه المنتوج المحلي - تقييم حملة استهلك جزائري لسنة"2015" –
- الادارة الالكترونية وعلاقتها بتطوير العمل الاداري "دراسة حالة عينة من جامعات الجزائر وسط"
- تقييم أثر نظام الحوافز على أداء العاملين دراسة حالة المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار بحاسي مسعود
- أثر إدراكات فضاء الخدمة على رضا زبائن مكتب البريد المركزي بولاية الشلف
- منهجية تحليل الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في تصنيف المؤسسات"دراسة ميدانية"
- السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية و الغير عائلية الجزائرية
- واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة
- أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين بالخارج على الاستهلاك النهائي للعائلات في الجزائر خلال الفترة (2016-1996)
- ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص والعلاج)

يصدرها مخبر البحث العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا & كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر

مخبر البحث العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مجلة اقتصاديات شمال افريقيا Jornal of north africa economies

21

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر

ISSN : 1112- 6132 E-ISSN : 2588- 1930

Number 21

JOURNAL
OF
NORTH AFRICAN ECONOMIES

Periodical Refereed Journal Specialized

Vol 15/ N ° (21) 2019

Published articles

- Le pays d'origine de la marque et l'attitude du consommateur local -etude du marche de lubrifiant automobile algerien
- The Relationship between government expenditure and gross domestic product in Algeria. Test study for Wagner's law and Keynesian hypothesis during the period (1990-2015)
- Université- Entreprise- Etat, relation pour créer de l'innovation: cas de l'enseignement de l'entrepreneuriat 2004-2017
- The role of indirect foreign investment in revitalization emerging stock markets - Study of Egyptian market
- Le secteur des transports et le développement durable: Quelles stratégies d'intégration pour l'Algérie?
- La Finance Islamique « FI » et la Responsabilité Sociale D'entreprise « RSE »

Laboratory Globalization & North African Economies
Faculty of Economics, commerial and Management Sciences
Hassiba Benbouali University of Chlef - Algeria

مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا - مجلة علمية دورية متخصصة محكمة -

المجلد 15 / العدد (21) 2019

البحوث المحكمة لهذا العدد - باللغة العربية

الرقم	العنوان
1	**دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة –دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1996-2016 " الاقتصاد التركي الناشئ نموذجا."** ط .د بلهاشمي جهيزة ج معسكر - الجزائر أ .العربي غريسي ج معسكر - الجزائر
2	**دور البحوث الزراعية العلمية في تعزيز الأمن الغذائي – دراسة حالة دول شمال إفريقيا-** أ. قميتي عفاف ج الأغواط - الجزائر د. بوفاتح فريحة ج الأغواط - الجزائر
3	**قراءة في إستراتيجية التوجُّه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا** د.بن موسى محمد ج الجلفة - الجزائر
4	**إشكالية تحلية المياه في دول مجلس التعاون الخليجي: بين حماية البيئة وتحقيق الأمن المائي** د. أمال رحمان ج بسكرة - الجزائر
5	**التنمية السياحية المستدامة في مصر في ظل العولمة السياحية** د. صبيحي شهيناز المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
6	**دور الاستثمار السّياحيّ في تطوّر السّياحة بالجزائر** د. ليلى بوحديد ج باتنة1 - الجزائر
7	**التحليل القياسي لظاهرة الهجرة الدولية في تونس** د. بودية فاطمة ج الشلف - الجزائر
8	**حماية حقوق الملكية الفكرية تحسينا لمناخ الاعمال الفكري في الجزائر** د .عمارة مسعودة ج البليدة 2 - الجزائر
9	**مشاتل المؤسسات آلية دعم ناجحة في الغرب فماذا عنها في الجزائر دراسة تقييمية للفترة (2003-2016)** د. سارة بهلولي جامعة سطيف 1 - الجزائر
10	**تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017) -دراسة تحليلية-** د. أسمـاء سي علي ج الشلف - الجزائر
11	**تمويل الجماعات الإقليمية في الجزائر بين واقع الدعم الحكومي وتحدي شح الموارد الذاتية** ط د. بشكيط سهام ج الجزائر 3- الجزائر أ.د . قدي عبد المجيد ج الجزائر 3- الجزائر
12	**التكامل المتزامن ذي العتبات بين التحرير المالي ومعدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970-2017** د.عياد هيشام المركز الجامعي بمغنية - الجزائر
13	**جودة المعلومات المحاسبية بين ملاءمة القيمة العادلة و موثوقية التكلفة التاريخية** أ.عكوش محمد أمين. ج الجزائر 3 - الجزائر د.كشرود بشير ج الجزائر 3 - الجزائر
14	**جودة المعلومات المحاسبية و أثرها على الإفصاح المحاسبي – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف-** ط د.معمري خيرة ج الشلف- الجزائر د.قورين حاج قويدر ج الشلف- الجزائر

15	**متطلبات عرض البيانات المالية في الجزائر وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IPSAS 1 لضبط المال العام** أ. بلحمري سمية ج الشلف- الجزائر د.بوشيخي عائشة ج تلمسان- الجزائر
16	**دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية -دراسة حالة سوق التأمين الجزائري-** د . حسناوي مريم ج الشلف- الجزائر د.حساني حسين ج الشلف- الجزائر
17	**الترتيبات المالية الإسلامية البديلة لقروض تمويل المشروع** ط د. ولد معمر أسامة ج البليدة 2 - الجزائر
18	**أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (1980- 2016)** ط.د لعوج بن عمر ج تلمسان- الجزائر أ.د.طاولي مصطفى كمال ج تلمسان- الجزائر
19	**نظام ضمان الودائع المصرفية: بين التأييد والمعارضة –دراسة حالة الجزائر وفق آخر المستجدات لسنة 2018-** د.سدرة أنيسة ج الجزائر 3 - الجزائر
20	**النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الاسلامية - دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري** ط د. قمومية سفيان ج الشلف- الجزائر أ د. بلعزوز بن علي ج الشلف- الجزائر
21	**أهمية استخدام النماذج الإحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الإئتماني على مستوى البنوك -دراسة تحليلية-** ط .د فخاري فاروق ج المسيلة - الجزائر أ د.سعيدي يحي ج المسيلة - الجزائر
22	**تأثير إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز على تحقيق مهمة المرفق العام في الجزائر باعتماد نموذج ARDL دراسة حالة مديرية التوزيع (فرع حضري ورقلة) خلال الفترة (2010-2017)** د. زوبيدة محسن ج ورقلة - الجزائر د.عابي خليدة ج الوادي - الجزائر ط د.هاجر شناي ج ورقلة - الجزائر
23	**التسيير المفوض للمرافق العامة والتحولات في إنشاء وتسيير المرافق العامة من عقد الامتياز لعقد البوت** د.بولقواس سناء ج خنشلة - الجزائر
24	**القيادة الأخلاقية كمدخل في تفعيل مكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات الاستشفائية العمومية الجزائرية** ط.د. بعيليش فائزة ج البليدة 2- الجزائر أ.د. بن نذير نصرالدين ج البليدة 2- الجزائر
25	**نمذجة التخطيط الاستراتيجي التنموي في مؤسسات إنتاج الأدوية** أ. داودي فاطمة الزهراء ج باتنة- الجزائر
26	**أثر حملات التسويق الإجتماعي على سلوك المستهلك إتجاه المنتوج المحلي - تقييم حملة استهلك جزائري لسنة"2015– "** د.حقانة ليلى ج بشار- الجزائر
27	**الادارة الالكترونية وعلاقتها بتطوير العمل الاداري "دراسة حالة عينة من جامعات الجزائر وسط"** ط .د بصاشي هدى ج المدية - الجزائر أ د.سلام عبد الرزاق ج المدية - الجزائر

28	**تقييم أثر نظام الحوافز على أداء العاملين دراسة حالة المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار بحاسي مسعود** د رجم خالد ج ورقلة - الجزائر أ.زيراري بثينة ج ورقلة - الجزائر أ .عوني بوجمعة ج ورقلة - الجزائر
29	**أثر إدراكات فضاء الخدمة على رضا زبائن مكتب البريد المركزي بولاية الشلف** د. بن قدور عابد ج الشلف - الجزائر د. شارف نورالدين ج الشلف - الجزائر
30	**منهجية تحليل الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في تصنيف المؤسسات "دراسة ميدانية على عينة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** د.مصطفى طويطي ج غرداية- الجزائر د.عبد الرحيم شنيني ج غرداية- الجزائر د.أحمد علماوي ج غرداية- الجزائر
31	**السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية و الغير عائلية الجزائرية** د.كربوش محمد ج معسكر - الجزائر د.تليسة أمينة ج معسكر - الجزائر د.زروخي فيروز ج الشلف - الجزائر
32	**واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة** ط.د. ياسين تليلي ج ورقلة - الجزائر د. منيرة سلامي ج ورقلة - الجزائر
33	**أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين بالخارج على الاستهلاك النهائي للعائلات في الجزائر خلال الفترة (1996-2016)** أ. جغلاف علي ج لمدية- الجزائر د. لهبيبات أحمد المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر
34	**ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص والعلاج)** د . عيسى سماعين ج الشلف - الجزائر

يصدرها مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر

EISSN	ISSN	رقم الإيداع
2588-1930	1112-6132	1112-2005

مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا

مجلة علمية دورية متخصصة محكمة

تصدر عن:

مخبر البحث العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا & كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف– الجزائر

تأسست سنة 2004 بمبادرة من البروفيسور محمد راتول، وهي تسعى لتكون مجلة اقتصادية دولية نموذجية بفعل الحرص الدائم على تطويرها وبفعل مساهمات السادة الأساتذة والباحثين، تهتم بنشر البحوث والمواضيع الاقتصادية التي تشغل الفكر الإقتصادي وتطوراته، خاصة في الجزائر وبقية دول شمال إفريقيا، إضافة الى المواضيع التي تهم الإقتصاديات العربية والدولية، وهي مفتوحة لنشر بحوث الأساتذة والباحثين من داخل الجزائر ومن خارجها باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، كما تهتم بنشر المعطيات الإقتصادية عربيا وإقليميا ودوليا، وكل ما يساهم في الثقافة الإقتصادية.

EISSN : 2588-1930	**ISSN : 1112-6132**	**رقم الإيداع: 2005-1112**

المجلة مصنفة ضمن المجلات العلمية الوطنية من الصنف " ج " وفقا لقرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018

البحوث المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها

جميع الحقوق محفوظة

يمنع نشر أي جزء من هذه المجلة دون الحصول على موافقة هيئة التحرير

المراسلة و الإشتراك

أ.د. محمد راتول مدير ورئيس تحرير مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا

مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. 02000 الجزائر

هاتف/فاكس: 027-72-23-81 (00213)

البريد الإلكتروني للمجلة: revuelabomena@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة : http://www.univ-chlef.dz/renaf

العنوان الالكتروني على منصة المجلات العلمية الجزائرية : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/9

مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مفهرسة ضمن قواعد البيانات التالية:

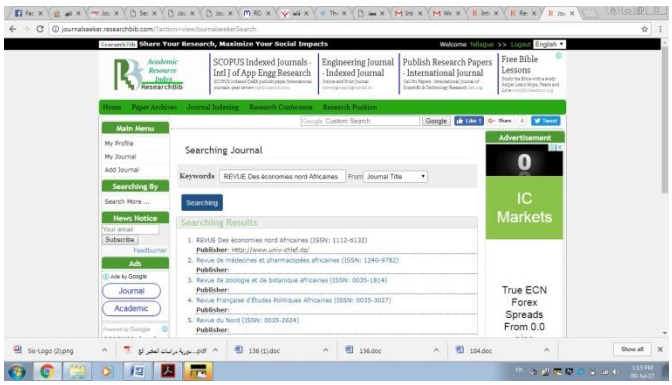

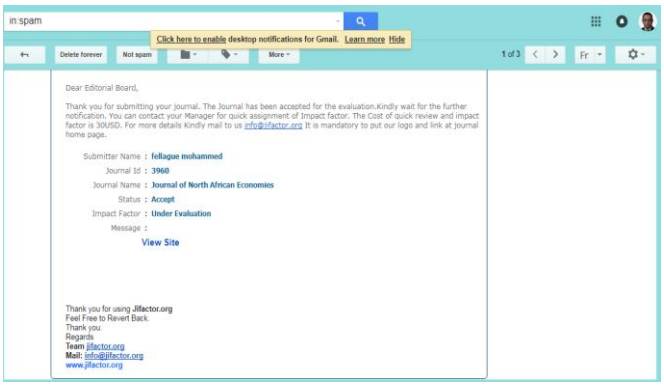

NSD ERIH PLUS
EUROPEAN REFERENCE INDEX FOR THE HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

About
Criteria for inclusion
Approval procedures
ERIH PLUS by Dimensions
Advisory Group
National Experts
Search
Download current list
Help
Contact

Registered user
Register new user
Login
Submit new journal

NSD Indexes
Norwegian Register
ERIH PLUS

About | Search | Log in | Help

REVUE Des économies nord Africaines

International title:	JOURNAL of North African Economies
Print ISSN:	1112-6132
Established:	2004
Electronic ISSN:	2588-1930
Established:	2017
URL:	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/9
Publisher:	OPU
Country of publication:	Algeria
Language:	Multiple languages
ERIH PLUS disciplines:	Business and Management Economics
OECD classifications:	Economics and Business
Peer review:	Peer reviewed
Status:	**Active**

This journal was approved on 2019-06-19 according to ERIH PLUS criteria for inclusion.

Arab Citation & Impact Factor معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Online Database قاعدة البيانات العربية الرقمية
معرفة e-MAREFA
Arcif Analytics

التاريخ: 2019-10-14
الرقم: L19/ 038 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المحترم
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا / الجزائر
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة ،جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** الصادرة عن **جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا**، قد **نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل** "ارسيف **Arcif**" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ **(٠.٢٧٠٣)**. ونهنئكم بحصول المجلة على **المرتبة التاسعة** في **تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال"** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص** كان **(٠.١٣٩)**، وصنفت في هذا التخصص ضمن الفئة **(الأولى Q1)**، وهي الفئة الأعلى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "ارسيف Arcif" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

معامل التأثير والاستشهاد العربي Arcif Arab Citation & Impact Factor

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

مدير المجلة و رئيس التحرير: **أ.د/ محمد راتول**

هيئة التحرير:

– نائبا رئيس التحرير: د /نورين بومدين ، د /حمو محمد

– مسؤول النشر الالكتروني وادراج المجلة: د / محمد فلاق، ، د/جعفر هني محمد

– أمانة التحرير: – د / محمد حمو ، د / نورين بومدين ، د / ناصف محمد، د/ بوقسري صارة

مساعدو التحرير

أ.د/ اقاسم قادة جامعة الجزائر3	**د/ قندوز عبد الكريم** جامعة الملك فيصل – السعودية
أ.د/ القوصي همام جامعة حلب – سورية	**أ.د/ قصاب سعدية** جامعة الجزائر3
أ.د/ أوسرير منور جامعة امحمد بوقرة بومرداس	**أ.د/ لعمارة جمال** جامعة طيبة المدينة المنورة – السعودية
د/ آيت مخطار عمر جامعة الشلف	**أ.د/ مداني بن شهرة** جامعة ابن خلدون تيارت
أ.د/ بلوناس عبدالله جامعة بومرداس	**أ.د/ مصطفى الشيخ** جامعة الزرقاء – الاردن
أ.د/ بلوافي أحمد جامعة الملك عبد العزيز – السعودية	**أ.د/ مزريق عاشور** جامعة الشلف
أ.د/ بحيح عبدالقادر جامعة سيدي بلعباس	**د/ مطاي عبد القادر** جامعة الشلف
أ.د/ بسام الرميدي جامعة مدينة السادات – مصر	**أ.د/ ناصر يوسف** الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
أ.د/ بومدين يوسف جامعة الجزائر 3	**أ.د/ صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل** جامعة طيبة– السعودية
أ.د/ بوصافي كمال المدرسة العليا للتجارة	**أ.د/ ضيف أحمد** جامعة الجلفة
أ.د/ حسن بلقاسم غصان جامعة ام القرى – السعودية	**أ.د/ عادل قليل** جامعة بورقوني – فرنسا
أ.د/ رحيم حسين جامعة برج بوعريريج	**أ.د/ عبد المجديد قدي** جامعة الجزائر3
أ.د/ زايري بلقاسم جامعة وهران	**أ.د/ سليمان ناصر** جامعة قاصدي مرباح ورقلة
أ.د/ زهراوي عمر جامعة فاس – المغرب	**أ.د/ هشام عطوش** جامعة فاس – المغرب
أ.د/ قاسم النعيمي جامعة دمشق –سورية	**أ.د/ يرقي حسين** جامعة يحي فارس بالمدية
د/ قاشي خالد جامعة البليدة2	**أ.د/ يوسف العبد الله طارق توفيق** جامعة البصرة – العراق

هيئة التحكيم العلمي

د. **أحمد باشي** جامعة الجزائر3 – الجزائر	د. **بن مريم محمد** جامعة الشلف– الجزائر
د. **أحمد بلوافي** جامعة الملك عبد العزيز – السعودية	د. **بن منصور عبد الله** جامعة تلمسان – الجزائر
د. **أحمد عيسى رياس** جامعة ساينس– مليزيا	د. **بن نافلة قدور** جامعة الشلف– الجزائر
د. **أحمد مداني** جامعة الشلف– الجزائر	د. **بن يوسف احمد** جامعة الشلف– الجزائر
د. **أشرف دوابة** جامعة الزعيم – تركيا	د. **بندي عبدالسلام** جامعة تلمسان – الجزائر
د. **أقاسم قادة** جامعة الجزائر3 – الجزائر	د. **بوجلال محمد** .جامعة سطيف – الجزائر
د. **الحاج مداح عراييي** جامعة الشلف– الجزائر	د. **بودري شريف** جامعة الشلف– الجزائر
د. **الزين منصوري** جامعة البليدة 2 – الجزائر	د. **بورحلة علال** جامعة سيدي بلعباس – الجزائر
د. **الشمالي منصور** جامعة الكويت – الكويت	د. **بوزار العيد** جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. **الشيخ مصطفى** جامعة الزرقاء–الأردن	د. **بوشامة مصطفى** جامعة البليدة2 – الجزائر
د. **الصادق بوشنافة** جامعة المدية–الجزائر	د. **بوصافي كمال** المدرسة العليا للتجارة– الجزائر
د. **الهجهوج حسن** جامعة الملك فيصل – السعودية	د. **بوضياف سامية** المركز الجامعي بتيبازة– الجزائر
د. **أمين قسول** جامعة الشلف– الجزائر	د. **بوفاسة سليمان** جامعة المدية– الجزائر
د. **أوكيل عمر** جامعة السلطان قابوس– عمان	د. **بوقصري صارة** جامعة الشلف– الجزائر
د. **أيت مخطار عمر** جامعة الشلف– الجزائر	د. **بوقفة عبد الحق** جامعة الوادي – الجزائر
د. **ايد يوست**. جامعة اوهايو أمريكا	د. **بية شعبان** جامعة تيزي وزو– الجزائر
د. **بحيح عبدالقادر** جامعة سيدي بلعباس – الجزائر	د. **تاقرارت يزيد** جامعة ام البواقى– الجزائر
د. **بديار احمد** المركز الجامعى بغيليزان – الجزائر	د. **تاقرورت محمد** جامعة الشلف– الجزائر
د. **بربري محمد** جامعة الشلف– الجزائر	د. **ترقو محمد** جامعة الشلف– الجزائر
د. **بكيحل عبدالقادر** جامعة الشلف– الجزائر	د. **ثامر البكري** جامعة الزيتونة – الأردن
د. **بلعزوز بن علي** جامعة الشلف– الجزائر	د. **جرمون عبدالقادر** جامعة الشلف– الجزائر
د. **بلقلة ابراهيم** جامعة الشلف– الجزائر	د. **جيم تيموثى**. جامعة ديرهام .انجلترا
د. **بلمقدم مصطفى** جامعة تلمسان– الجزائر	د. **حازم بدر الخطيب** جامعة إربد – الأردن
د. **بلوناس عبدالله** جامعة بومرداس – الجزائر	د. **حاكمي بوحفص** جامعة وهران – الجزائر
د. **بن بلغيث مداني** .جامعة ورقلة – الجزائر	د. **حبار عبدالرزاق** جامعة الشلف– الجزائر
د. **بن بوزيان محمد** جامعة تلمسان– الجزائر	د. **حدروق احمد** جامعة المدية – الجزائر

د. **بن داودية وهيبة** جامعة الشلف– الجزائر
د. **بن صفطة كمال** جامعة الشلف– الجزائر
د. **بن طلحة صليحة** المركز الجامعي بتيبازة– الجزائر
د. **بن عناية جلول** جامعة خميس مليانة – الجزائر
د. **حسين يرقى** جامعة المدية – الجزائر
د. **حمو محمد** جامعة الشلف– الجزائر
د. **حمودة ناصر** مركز CREAD – الجزائر
د. **خثير محمد** جامعة خميس مليانة – الجزائر
د. **عشوي نصر الدين** جامعة مستغانم – الجزائر
د. **راتب جليل الصويص** الجامعة الأردنية – الأردن
د. **رتيعة محمد** جامعة المدية – الجزائر
د. **رزازي عمر** جامعة المدية – الجزائر
د. **رزيق كمال** جامعة البليدة – الجزائر
د. **رشاش عباسية** جامعة سيدي بلعباس– الجزائر
د. **رضوان انساعد** جامعة الشلف– الجزائر
د. **رمضان الشراح** جامعة الكويت – الكويت
د. **زايري بلقاسم** جامعة وهران – الجزائر
د. **زبيري رابح** جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. **زرواط فاطمة الزهراء** جامعة مستغانم – الجزائر
د. **زهراوي عمر** جامعة فاس– المغرب
د. **زيدان محمد** جامعة الشلف– الجزائر
د. **زين يونس** جامعة الوادي – الجزائر
د. **ستي حميد** جامعة تيارت – الجزائر
د. **ستيفن هيلس** .جامعة اوهايو– أمريكا
د. **سدي علي** جامعة تيارت– الجزائر
د. **سعداوي موسى** جامعة المدية – الجزائر
د. **سعيد بوشول** جامعة الوادي– الجزائر
د. **سلطان عبد الرحمن فتحي** الجامعة التقنية الشمالية –العراق
د. **سمحان حسين** جامعة الزرقاء– الأردن
د. **سميدو جرسافيو** .جامعة تور– فرنسا
د. **سواكري مباركة** جامعة الجزائر3– الجزائر
د. **شريط عابد** جامعة تيارت – الجزائر
د. **صافو فتيحة** جامعة الشلف– الجزائر
د. **صالح تومي** جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. **صالحي صالح** جامعة سطيف– الجزائر
د. **ضحاك عبدالنور** جامعة تيزي وزو– الجزائر
د. **ضيف احمد** جامعة البويرة– الجزائر
د. **طارق توفيق يوسف العبد الله** جامعة البصرة – العراق
د. **طرشي محمد** جامعة الشلف– الجزائر
د. **طهرات عمار** جامعة الشلف– الجزائر
د. **طيبة عبدالعزيز** جامعة الشلف– الجزائر
د. **عبد القادر مطاي** جامعة الشلف– الجزائر
د. **عبد الكريم البشير** جامعة الشلف– الجزائر
د. **عبد الله الحرتسي حميد** جامعة خميس مليانة – الجزائر
د. **عبد الوهاب رميدي** جامعة المدية – الجزائر
د. **عبدالمنعم محمد الطيب** جامعة السودان – السودان
د. **عبدوس عبد العزيز** المركز الجامعي بعين تيموشنت– الجزائر
د. **عدمان مريزق** المدرسة العليا للتجارة – الجزائر
د. **عزوز علي** جامعة الشلف– الجزائر
د. **عزي لخضر** جامعة المسيلة – الجزائر

د. **حريري عبدالغني** جامعة الشلف– الجزائر
د. **حريزي ادريس** جامعة الحسن الأول – المغرب
د. **حساني حسين** جامعة الشلف– الجزائر
د. **حسين رحيم** جامعة برج بوعريرج – الجزائر
د. **عطوش هشام** جامعة فاس–المغرب
د. **علي كساب** جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. **عيادي عبدالقادر** جامعة الشلف– الجزائر
د. **غصان حسن بلقاسم** جامعة الملك فيصل – السعودية
د. **فاطمة مانع** جامعة الشلف– الجزائر
د. **فرج عبد الفتاح فرج** جامعة القاهرة–مصر
د. **فرحي محمد** جامعة الأغواط – الجزائر
د. **فريد كورتل** جامعة سطيف–الجزائر
د. **فلاق علي** جامعة المدية – الجزائر
د. **فلاق محمد** جامعة الشلف– الجزائر
د. **قاشي خالد** المركز الجامعي بتيبازة– الجزائر
د. **قدي عبدالمجيد** جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. **قصاب سعدية** جامعة الجزائر3– الجزائر
د. **قلش عبدالله** جامعة الشلف– الجزائر
د. **قندوز عبد الكريم** جامعة الملك فيصل – السعودية
د. **قوريش نصيرة** جامعة الشلف – الجزائر
د. **قورين حاج قويدر** جامعة الشلف– الجزائر
د. **كتوش عاشور** جامعة الشلف– الجزائر
د. **كمال سي محمد** المركز الجامعي عين تموشنت – الجزائر
د. **لحساسنة احسن** الجامعة الاسلامية– ماليزيا
د. **لعريبي محمد** جامعة خميس مليانة – الجزائر
د. **محمد راتول** جامعة الشلف– الجزائر
د. **محمود طلعت مصطفى مها** كلية العلوم الادارية –مصر
د. **مخفي أمين** جامعة مستغانم – الجزائر
د. **مداني بن شهرة** جامعة تيارت– الجزائر
د. **مديوني جميلة** جامعة الشلف– الجزائر
د. **مزاهدية رفيق** جامعة خنشلة – الجزائر
د. **معراج الهواري** جامعة غرداية–الجزائر
د. **معطى الله خير الدين** جامعة قالمة – الجزائر
د. **معوشي بوعلام** المركز الجامعي بتيبازة– الجزائر
د. **منور أوسرير** جامعة بومرداس–الجزائر
د. **ناصر سليمان** جامعة ورقلة – الجزائر
د. **نبيل بوفليح** جامعة الشلف– الجزائر
د. **نسيلي خديجة** المركز الجامعي بتيبازة– الجزائر
د. **نوري منير** جامعة الشلف– الجزائر
د. **نورين بومدين** جامعة الشلف– الجزائر
د. **نوي الحاج** جامعة الشلف– الجزائر
د. **همام القوصي** جامعة حلب – سوريا
د. **ياسر مدني** الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا – مصر
د. **يحيى اليحياوي** جامعة الدر البيضاء – المغرب
د. **يحيى سعيدي** جامعة المسيلة – الجزائر
د. **يوسف أبو فارة** جامعة القدس المفتوحة – فلسطين
د. **يوسف بومدين** جامعة الجزائر3– الجزائر
د. **يوسف ناصر** الجامعة الاسلامية العالمية– ماليزيا
د. **يوسفي رشيد** جامعة مستغانم – الجزائر

قواعد نشر البحوث في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا

يطلب من السادة الباحثين الذين يرغبون في نشر مقالاتهم و بحوثهم في المجلة اعطاء العناية للنقاط التالية:

1- أن يتناول البحث موضوعا من المواضيع الإقتصادية الوصفية أو التحليلية التي تشغل الفكر الإقتصادي وتطوراته خاصة في الجزائر والشمال الإفريقي إضافة الى التطورات الإقتصادية العربية و الدولية.

2- المجلة مفتوحة لنشر البحوث الإقتصادية لكافة الأساتذة و الباحثين من الجزائر و من خارجها شريطة أن يتعهد الباحث بأن لا يكون البحث منشورا من قبل و أن لايكون قدم للنشر في مجلة أخرى، وأن يتحمل تبعات الإخلال بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي.

3- أن لا يتجاوز البحث 25 صفحة عادية (A4) مكتوبة **بالوورد** و بخط traditinal Arabic بحجم 14 بالنسبة للنص و بحجم 12 بالنسبة للأرقام في عرض النص أذا كان البحث باللغة العربية، و بخط T.NEW ROMAIN بحجم 12 اذا كان البحث باللغة الفرنسية او الانجليزية.

4- أن ترسل البحوث عن طريق المايل المباشر: revuelabomena@gmail.com و أيضا عن طريق البوابة الجزائرية للمجلات العلمية https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/9

5- أن يقدم البحث وفق الأصول العلمية المتعارف عليها و يراعي في ذلك خاصة:

- التقديم للبحث بتحديد أهدافه و منهجيته.
- تنسيق مختلف عناصره.
- التوثيق الكامل للمراجع و الجداول و الرسومات البيانية.
- أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج و التوصيات.
- أن يشار الى الهوامش في نهاية البحث و ليس أسفل الصفحة (حجم12 بالنسبة للعربية وحجم 10 بالنسبة للاتينية)، كما ترقم الجداول والرسومات بأرقام متتالية، كما يستحسن إدراجها في نهاية البحث و قبل المراجع عندما يكون عددها كبيرا، و أن يتم ترتيب بنود البحث على النحو التدرجي: **المحور، أولا، ثانيا، 1،2، أ، ب، – –** **

6- أن يكون نص المداخلة خاليا من أي **خطأ لغوي أو مطبعي**، و أن يكون قد تم **امراره على المدقق اللغوي و النحوي الخاص بالوارد**.

7- يراعى عرض الصفحة بالنسبة للأشكال و الجداول و هو 11.5سم، كحد أقصى.

8- تنشر المواضيع باللغة العربية أساسا، مع **إرفاق ملخص باللغة الفرنسية أوالإنجليزية**، و عندما يكون الموضوع بالفرنسية أو الإنجليزية يرفق بملخص **باللغة العربية** (الملخص لا يتجاوز **150كلمة**) مع اظهار العنوان ضمن الملخص.

9- تخضع البحوث للتحكيم العلمي من طرف باحثين من جامعات ومراكز بحث جزائرية و أجنبية.

10– في حالة طلب تعديل في البحث على الباحث أن يعيد البحث المعدل في فترة لا تتجاوز 15 يوما.

11– على الباحث تحمل تبعات عدم إحترام قواعد وأخلاقيات البحث العلمي.

12- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، و إعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة.

13- النتائج و التوصيات و الآراء التي يعبر عنها الباحثين لا تلزم سوى أصحابها.

14- تحتفظ المجلة بحقها في حذف او اعادة صياغة بعض الجمل لتتلاءم مع اسلوبها في النشر.

15- الالتزام بكل الشروط و التوجيهات المعلن عنها عبر البوابة و الاخلال باي شرط يؤدي الى رفض المقال إداريا.

16- في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية ،والأعلى درجة في حالة إختلاف الدرجات العلمية .

17- على الباحث أن يعرف بنفسه و نشاطاته العلمية **في أول ورقة من البحث**، و يضمّن ذلك بقية المعلومات وفق الجدول التالي:

عنوان البحث			
الإسم و اللقب:		**التخصص:**	
الشهادة:		**الرتبة:**	
الوظيفة:		**المؤسسة و الدولة:**	
الهاتف الثابت:		**الهاتف المحمول:**	
الفاكس:		**العنوان الإلكتروني:**	
العنوان البريدي			
السيرة الذاتية المختصرة			

عملية إستقبال، تقييم المقال ومتابعته

1- يستقبل المقال إداريا اذا كان يلتزم بكل الشروط بما فيها **احترام القالب الخاص بالمجلة،** اذا خالف ذلك يتم رفض المقال اداريا.

2- على جميع الباحثين المشتركين في المقال تأكيد ملكيتهم للمقال عبر الرسالة الآلية التي تصلهم والتي تحمل عنوان : Submission Confirmation **و في حالة عدم تأكيد الملكية من جميع المشتركين في المقال خلال 15 يوما يتم رفض المقال اداريا.**

3- عند قبول المقال اداريا، يتم إغفال هوية الباحث أو الباحثين و توجيه المقال للتحكيم من طرف محكمين إثنين و يكون قرار هيئة التحرير حسب الحالات التالية:

قرار المحكم الأول	قرار المحكم الثاني	قرار هيئة التحرير
مقبول	مقبول	مقبول
مقبول	مقبول مع تعديلات صغيرة	مقبول
مقبول	مقبول مع تعديلات كبيرة	مقبول بتحفظ
مقبول مع تعديلات صغيرة	مقبول مع تعديلات صغيرة	مقبول بتحفظ
مقبول مع تعديلات صغيرة	مقبول مع تعديلات كبيرة	مقبول بتحفظ
مقبول مع تعديلات صغيرة	مرفوض	مرفوض
مقبول مع تعديلات كبيرة	مقبول مع تعديلات كبيرة	مرفوض
مقبول مع تعديلات كبيرة	مرفوض	مرفوض
مقبول	مرفوض مع تعليل مقنع	مرفوض
مقبول	مرفوض مع تعليل غير مقنع	محكم فاصل

4- في حالة المقال المقبول بتحفظ، على الباحث إجراء التعديلات المطلوبة و إعادة ارساله من خلال الايقونة الخاصة، يتم من جديد إغفال المقال و تحويله لنفس المحكمين لاعطاء القرار النهائي إما قبول المقال او رفضه.

5- إذا قبل البحث بصفة نهائية يتم إشعار المؤلف المراسل بذلك، و يمكنه طلب شهادة وعد بالنشر بعد إدراج المراجع من خلال الايقونة الخاصة في حسابه.

اذا رفض المقال رفضا نهائيا يتم إبلاغ المؤلف المراسل بذلك.

6- قبول المقال لا يعني صدوره في العدد الموالي مباشرة بالنظر لضخامة عدد المقالات لكنه يبرمج حسب الأولوية.

7- القبول العلمي للمقال لا يعني نشره كما هو، يكون لهيئة التحرير و هيئة المراجعة اللغوية دور في تنقيح المقال من الأخطاء اللغوية اذا كانت قليلة.

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
1	**دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة –دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1996–2016 " الاقتصاد التركي الناشئ نموذجا."** ط .د بلهاشمي جهيزة ج معسكر – الجزائر أ .العربي غريسي ج معسكر – الجزائر	1
2	**دور البحوث الزراعية العلمية في تعزيز الأمن الغذائي – دراسة حالة دول شمال إفريقيا-** أ. قميتي عفاف ج الأغواط – الجزائر د. بوفاتح فريحة ج الأغواط – الجزائر	21
3	**قراءة في إستراتيجية التوجُّه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا** د.بن موسى محمد ج الجلفة – الجزائر	37
4	**إشكالية تحلية المياه في دول مجلس التعاون الخليجي: بين حماية البيئة وتحقيق الأمن المائي** د. أمال رحمان ج بسكرة – الجزائر	55
5	**التنمية السياحية المستدامة في مصر في ظل العولمة السياحية** د. صبيحي شهيناز المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر	75
6	**دور الاستثمار السّياحيّ في تطوّر السّياحة بالجزائر** د. ليلى بوحديد ج باتنة1 – الجزائر	99
7	**التحليل القياسي لظاهرة الهجرة الدولية في تونس** د. بودية فاطمة ج الشلف – الجزائر	115
8	**حماية حقوق الملكية الفكرية تحسينا لمناخ الاعمال الفكري في الجزائر** د .عمارة مسعودة ج البليدة 2 – الجزائر	135
9	**مشاتل المؤسسات آلية دعم ناجحة في الغرب فماذا عنها في الجزائر دراسة تقييمية للفترة (2003–2016)** د. سارة بهلولي جامعة سطيف 1 – الجزائر	157
10	**تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002–2017) –دراسة تحليلية–** د. أسماء سي علي ج الشلف – الجزائر	171
11	**تمويل الجماعات الإقليمية في الجزائر بين واقع الدعم الحكومي وتحدي شح الموارد الذاتية** ط د. بشكيط سهام ج الجزائر 3– الجزائر أ.د . قدي عبد المجيد ج الجزائر 3– الجزائر	191
12	**التكامل المتزامن ذي العتبات بين التحرير المالي ومعدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970–2017** د.عياد هيشام المركز الجامعي بمغنية – الجزائر	211
13	**جودة المعلومات المحاسبية بين ملاءمة القيمة العادلة و موثوقية التكلفة التاريخية** أ.عكوش محمد أمين. ج الجزائر 3 – الجزائر د.كشرود بشير ج الجزائر 3 – الجزائر	223
14	**جودة المعلومات المحاسبية و أثرها على الإفصاح المحاسبي – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف-** ط د.معمري خيرة ج الشلف– الجزائر د.قورين حاج قويدر ج الشلف– الجزائر	239
15	**متطلبات عرض البيانات المالية في الجزائر وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IPSAS 1 لضبط المال العام** أ. بلحمري سمية ج الشلف– الجزائر د.بوشيخي عائشة ج تلمسان– الجزائر	261

16	**دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية –دراسة حالة سوق التأمين الجزائري-** د . حسناوي مريم ج الشلف– الجزائر د.حساني حسين ج الشلف– الجزائر	279
17	**الترتيبات المالية الإسلامية البديلة لقروض تمويل المشروع** ط د. ولد معمر أسامة ج البليدة 2 – الجزائر	293
18	**أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (1980– 2016)** ط.د لعوج بن عمر ج تلمسان– الجزائر أ.د.طاولي مصطفى كمال ج تلمسان– الجزائر	309
19	**نظام ضمان الودائع المصرفية: بين التأييد والمعارضة –دراسة حالة الجزائر وفق آخر المستجدات لسنة 2018-** د.سدرة أنيسة ج الجزائر 3 – الجزائر	329
20	**النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الاسلامية – دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري** ط د. قمومية سفيان ج الشلف– الجزائر أ د. بلعزوز بن علي ج الشلف– الجزائر	341
21	**أهمية استخدام النماذج الإحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الإئتماني على مستوى البنوك –دراسة تحليلية-** ط .د فخاري فاروق ج المسيلة – الجزائر أ د.سعيدي يحي ج المسيلة – الجزائر	361
22	**تأثير إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز على تحقيق مهمة المرفق العام في الجزائر باعتماد نموذج ARDL دراسة حالة مديرية التوزيع (فرع حضري ورقلة) خلال الفترة (2010–2017)** د. زوبيدة محسن ج ورقلة – الجزائر د.عابي خليدة ج الوادي – الجزائر ط د.هاجر شناي ج ورقلة – الجزائر	383
23	**التسيير المفوض للمرافق العامة والتحولات في إنشاء وتسيير المرافق العامة من عقد الامتياز لعقد البوت** د.بولقواس سناء ج خنشلة – الجزائر	395
24	**القيادة الأخلاقية كمدخل في تفعيل مكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات الاستشفائية العمومية الجزائرية** ط.د. بعيليش فائزة ج البليدة 2– الجزائر أ.د. بن نذير نصرالدين ج البليدة 2– الجزائر	409
25	**نمذجة التخطيط الاستراتيجي التنموي في مؤسسات إنتاج الأدوية** أ. داودي فاطمة الزهراء ج باتنة– الجزائر	425
26	**أثر حملات التسويق الإجتماعي على سلوك المستهلك إتجاه المنتوج المحلي – تقييم حملة استهلك جزائري لسنة"2015– "** د.حقانة ليلى ج بشار– الجزائر	439
27	**الادارة الالكترونية وعلاقتها بتطوير العمل الاداري "دراسة حالة عينة من جامعات الجزائر وسط"** ط .د بصاشي هدى ج المدية – الجزائر أ د.سلام عبد الرزاق ج المدية – الجزائر	455
28	**تقييم أثر نظام الحوافز على أداء العاملين دراسة حالة المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار بحاسي مسعود** د رجم خالد ج ورقلة – الجزائر أ.زيراري بثينة ج ورقلة – الجزائر أ .عوني بوجمعة ج ورقلة – الجزائر	477
29	**أثر إدراكات فضاء الخدمة على رضا زبائن مكتب البريد المركزي بولاية الشلف** د. بن قدور عابد ج الشلف – الجزائر د. شارف نورالدين ج الشلف – الجزائر	495

30	**منهجية تحليل الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في تصنيف المؤسسات "دراسة ميدانية على عينة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** د.مصطفى طويطي ج غرداية– الجزائر د.عبد الرحيم شنيني ج غرداية– الجزائر د.أحمد علماوي ج غرداية– الجزائر	507
31	**السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية و الغير عائلية الجزائرية** د.كربوش محمد ج معسكر – الجزائر د.تليسة أمينة ج معسكر – الجزائر د.زروخي فيروز ج الشلف – الجزائر	531
32	**واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة** ط.د. ياسين تليلي ج ورقلة – الجزائر د. منيرة سلامي ج ورقلة – الجزائر	549
33	**أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين بالخارج على الاستهلاك النهائي للعائلات في الجزائر خلال الفترة (1996–2016)** أ. جغلاف علي ج لمدية– الجزائر د. لمبيبات أحمد المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي – الجزائر	565
34	**ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص والعلاج)** د . عيسى سماعين ج الشلف – الجزائر	575

REVUE
Des économies nord Africaines

✳ Revue scientifique, périodique, spécialisée, approuvée ✳

Vol 15 / N ° (21) 2019

Les articles approuvés

Le pays d'origine de la marque et l'attitude du consommateur local - etude du marche de lubrifiant automobile algerien -

Dr.Nait ibrahim Boussad
Centre Universitaire d'Ain Temouchent - Algérie
Dr.Nouala Meriem
Université de Sidi Bel Abbes - Algérie
Dr.Reguig Mohamed Khalifa
Centre Universitaire d'Ain Temouchent - Algérie

The Relationship between government expenditure and gross domestic product in Algeria. Test study for Wagner's law and Keynesian hypothesis during the period 1991-2015.

Dr.Melikaoui Mouloud
Bordj Bou Arreridj University - Algeria

Université- Entreprise- Etat, relation pour créer de l'innovation: cas de l'enseignement de l'entrepreneuriat

Mme Mefti Yamina
Université d'Oran-2- Algerie

The role of indirect foreign investment in revitalization emerging stock markets - Study of Egyptian market 2004 to 2017

PhD student: Traiche Ibrahim
University of Chlef - Algeria
Dr.Berberi Mohamed Amine
University of Chlef - Algeria

Le secteur des transports et le développement durable: Quelles stratégies d'intégration pour l'Algérie ?

M.Ait Taleb Abdelhamid
Université de Tizi-Ouzou. Algérie
Mme.Ferrat Massilva
Université de Tizi-Ouzou. Algérie

La Finance Islamique « FI » et la Responsabilité Sociale D'entreprise « RSE»

Dr. Khelfaoui Mounia
Université de Khemis -Miliana - Algérie
Mme. Kadi Nadjat
Université de Khemis-Miliana - Algérie
M.Hamidi Youcef
Université de Médéa - Algérie

Laboratoire Mondialisation et économies Nord Africaines
Faculté des sciences économiques Commerciales et sciences de Gestion
Université Hassiba Ben Bouali- Chlef - Algérie

رقم الإيداع
1112-2005

ISSN
1112-6132

EISSN
2588-1930

REVUE
Des économies nord Africaines

✳ **Revue scientifique, périodique, spécialisée, approuvée** ✳

Laboratoire

Mondialisation & économies Nord Africaines
Faculté des sciences économiques Commerciales et sciences de Gestion

Université Hassiba Ben Bouali- Chlef - Algérie

رقم الإيداع	ISSN	EISSN
1112-2005	1112-6132	2588-1930

Adresse : Laboratoire Mondialisation & économies Nord Africaines . Université Hassiba Ben Bouali- Chlef - Algérie
BP151 Chlef 0200 Algerie
Tel/fax : 0021327722381
Email : revulabomena@gmail.com
Site : http://www.univ-chlef.dz/renaf
Lien sur ASJP : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/9

REVUE
Des économies nord Africaines

✳ ***Revue scientifique, périodique, spécialisée, approuvée*** ✳

Table des matières

N°	*L'article*	*Page*
1	***Le pays d'origine de la marque et l'attitude du consommateur local - etude du marche de lubrifiant automobile algerien -*** ***Dr.Nait ibrahim Boussad*** *Centre Universitaire d'Ain Temouchent - Algérie* ***Dr.Nouala Meriem*** *Université de Sidi Bel Abbes - Algérie* ***Dr.Reguig Mohamed Khalifa*** *Centre Universitaire d'Ain Temouchent - Algérie*	*1*
2	***The Relationship between government expenditure and gross domestic product in Algeria. Test study for Wagner's law and Keynesian hypothesis during the period 1991-2015.*** ***Dr.Melikaoui Mouloud*** *Bordj Bou Arreridj University - Algeria*	*19*
3	***Université- Entreprise- Etat, relation pour créer de l'innovation: cas de l'enseignement de l'entrepreneuriat*** ***Mme Mefti Yamina*** *Université d'Oran-2- Algerie*	*35*
4	***The role of indirect foreign investment in revitalization emerging stock markets - Study of Egyptian market 2004 to 2017*** ***PhD student: Traiche Ibrahim*** *University of Chlef - Algeria* ***Dr.Berberi Mohamed Amine*** *University of Chlef - Algeria*	*45*
5	***Le secteur des transports et le développement durable: Quelles stratégies d'intégration pour l'Algérie ?*** ***M.Ait Taleb Abdelhamid*** *Université de Tizi-Ouzou. Algérie* ***Mme.Ferrat Massilva*** *Université de Tizi-Ouzou. Algérie*	*57*
6	***La Finance Islamique « FI » et la Responsabilité Sociale D'entreprise « RSE»*** ***Dr. Khelfaoui Mounia*** *Université de Khemis -Miliana - Algérie* ***Mme. Kadi Nadjat*** *Université de Khemis-Miliana - Algérie* ***M.Hamidi Youcef*** *Université de Médéa - Algérie*	*69*

دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة –دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1996–2016 " الاقتصاد التركي الناشئ نموذجا".

The role of governance indicators in influencing the image of emerging countries ' economic activity – a standard study for the period between 1996-2016 "The emerging Turkish economy is a model ".

ط .د بلهاشمي جهيزة [1]
جامعة معسكر – الجزائر
djahiza.belhachemi@univ-mascara.dz

أ .العربي غريسي
جامعة معسكر – الجزائر
l.ghrissi@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام:23 /2018/12
تاريخ النشر:2019/09/12

Abstract:
In one way or another, the institutions affect macroeconomic and microeconomic variables. This sector has been weakened by bankruptcy cases and crises as soon as there are financial gaps or the practice of corruption policy, especially in light of the transformations defined by many countries.
And to find a way through which countries can eliminate the various corruption and achieve high growth rates adopted the term of governance, which helped the emergence of many countries and the pace of growth at their level and this will be noted through this paper by seeking to reveal the relationship between the indicators of governance and development Economic growth rates in Turkey,by conducting a standard study by using standard statistical methods and compiling the various temporal data of the variables examined to confirm our findings showing that there is a relationship between some Governance indicators and economic growth index expressed by the GDP index.
Key words: corporate governance, institutional sector, Turkish economy, economic growth, output Gross Domestic Product.

مقدمة:

نستهل مقدمة بحثنا بقول ابرهام لينكولن "**إذا استطعنا أن نعرف مقدما من نحن ؟والى أين نتجه ؟نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب أن نفعله وكيف نفعله ؟**".

شهدت العديد من الدول تحولا جذريا في كيفية تنظيم وتشكيل رأس المال خصوصا في الدول المتقدمة النمو فأصبحت إعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية من أولويات الدول ،حيث ظهرت العديد من البحوث من قبل الباحثين في هذا المجال من مختلف التخصصات من بينهم Dicken 1992 ,Jessop 1990,Massey 1995 ,Rudice 2000,Sadler [1]1992,Weiss1998[2])و تجدد بدوره الاهتمام بدور الحوكمة ودفع حوكمة المؤسسات من أجل وضعها على لائحة وجدول أعمال الاقتصاديين والدول [2] فأصبحت ظاهرة مهمة خاصة مع ظهور معايير المحاسبة الدولية وتوجه العديد من الدول من أجل العمل بها ولعل ما تعرفه الساحة الاقتصادية في الآونة الأخيرة من تغيرات وتحولات اقتصادية في العديد من الدول التي أطلق عليها بمصطلح الدول الناشئة التي تشهد بدورها تحولات جذرية واسعة في العديد من المجالات من خلال توجهها نحو اقتصاد السوق وفتح فرص الاستثمار الأجنبي والاعتماد على القطاع

1**المؤلف المرسل**: بلهاشمي جهيزة،الاميل :belhachemidhahiza@gmail.com

المؤسساتي الخاص في عملية التنمية حيث بلغ الأداء الاقتصادي لهذه الدول أربعة أضعاف معدل النمو في الدول المتقدمة وحسب معهد التمويل الدولي 2012 تجاوزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة من الدول الغربية التي تعاني من أزمات اقتصادية إلى الاقتصاديات الناشئة تريليون دولار من خلال الاستفادة من فرص النمو المتاحة ،حيث انخفض معدل التضخم من 7.2 % إلى 5.9 % عام 2012 رغم انتشار أزمات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة وأزمة الديون ،من بينها أزمة تركيا 2000،أزمة جنوب شرق أسيا 1997 أللتي رافقتها أزمة في القطاع المالي حيث أبرزت الحاجة إلى ضرورة القيام بإصلاحات الهيكلة المالية وحسب تقرير المدير السابق للبنك الأوروبي المركزي الأداء المتميز لاقتصاديات الدول الناشئة واعتمادها على نظام الحوكمة لمواجهة مختلف الأزمات ساعد على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي فيها ، رغم أن هذه البلدان شهدت العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية إلى أن تغيرها وتحولها الاقتصادي لم يكن أقل بروزا فانطلاقا من مختلف الأزمات عملت هذه الدول على إحداث تغيير في النموذج الاقتصادي من خلال انتقالها من نموذج التنمية الاقتصادي الذي تقوده الدولة إلى نموذج يعتمد على السوق والملكية الخاصة والانفتاح الخارجي ،فعملت على جذب استثمارات أجنبية وأدى التدفق النقدي إلى إحداث نمو قوي غير أنها تميزت بنظم مالية ضعيفة من حيث التنظيم حيث تضاعفت فيها الأزمات [3] فالدول الناشئة كغيرها من الدول الأخرى التي عانت من ظاهرة الفساد المالي والإداري مما حتم عليها تبني آلية تعالج من خلالها هذه الظاهرة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة حيث تعتبر الشفافية والمساءلة عاملين رئيسيين ،فالحوكمة تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الأداء الاقتصادي من خلال الاعتماد على مختلف معايير الإفصاح في التعامل مع الدائنين والمستثمرين ففي سنة 2001 وضعت شركة (credit lyonnais securities) عدة تصنيفات ل 495 شركة من 25 دولة ناشئة ودرست من خلالها تصنيف حوكمة المؤسسات حيث أوضح التقرير أن المؤسسات التي تحتل مراتب عالية من خلال مؤشر الحوكمة تتميز بأداء تشغيلي أفضل وعوائد مالية أعلى ودراسة أخرى قامت بها (sarkar and sarkar 2005) على عينة من الشركات الهندية من خلال تحليل دور التغيير المؤسسي في التخفيف من آثار الديون وأظهرت النتائج أن التغيير المؤسسي حدث عندما توجهت المؤسسات نحو السوق [4] ،و تشير العديد من الأبحاث والدراسات إلى دور تطبيق معايير الحوكمة في الرفع من معدلات النمو والعمل على تحقيق التنمية في الدول خصوصا بعد فشل سياساتها الإصلاحية الاقتصادية والسياسية وغيرها في تحقيق النمو فتوجهت الأنظار إلى ضرورة تحسين أنظمة الحكم والالتزام بتطبيق معايير الشفافية والمحافظة على الاستقرار السياسي والسيطرة والتحكم ومنع انتشار الفساد .

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي :

الإشكالية :كيف يمكن لمعايير الحوكمة أن تكون آلية فعالة تمكن دولة تركيا من تحسين معدلات النمو الاقتصادي ؟

الفرضيات :

الفرضية الأولى :تساهم الحوكمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في دولة تركيا .

الفرضية الثانية :إن تأثير الحوكمة على النشاط الاقتصادي يرتبط ارتباطا ايجابيا بالنمو الاقتصادي .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة طردية ذات طابع ايجابي بين تطبيق معايير الحوكمة وبين تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الدول الناشئة .

الفرضية الرابعة: إن تأثير مؤشرات الحوكمة على تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في دولة تركيا يرتبط ارتباطا ايجابيا بحسن استخدامها .

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها كون موضوع النمو الاقتصادي من المواضيع المرتبطة بقدرة معايير الحوكمة في المساهمة في تحقيقه كمصدر أساسي لتطوير اقتصاد الدول، خاصة في ظل بحث اقتصاد العديد من الدول من بينها الدول الناشئة عن مخرج يمكنها من منافسة اقتصاديات الدول المتقدمة والتأثير المباشر لذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في :

تقديم تفسير مفاهيمي حول معايير الحوكمة المساهمة في تطور معدلات النمو الاقتصادي .

التعرف على مدى التزام دولة تركيا بتطبيق مؤشرات الحوكمة .

تحديد مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي بدولة تركيا، وذلك خلال الفترة (1996-2016).

الأدوات القياسية للبحث: سنحاول في هذا البحث تحليل وتفسير مختلف البيانات المتعلقة بتطور مؤشرات النمو الاقتصادي في دولة تركيا ومدى استخدام مؤشرات الحوكمة حيث نقدم نموذجا يعبر عن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومؤشر النمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات إحصائية من مختلف المصادر التي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج بشان العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومؤشرات النمو الاقتصادي والبحث يهدف إلى استخلاص نتائج نظرية قياسية إلى جانب توضيح العلاقة بين المتغيرين.

منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد أهم مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال الأدبيات الاقتصادية، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي بغية التعرف على أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في دولة تركيا.

كما تم تقسيم البحث إلى قسمين، حيث نتناول في المحور الأول مفاهيم حول الحوكمة ومؤشراتها والدول الناشئة وفي المحور الثاني الطريقة المستخدمة في البحث و النتائج ومناقشتها .

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

يعتبر الامتثال لتطبيق مؤشرات الحوكمة من العوامل الأساسية التي ساهمت وعملت على بروز العديد من الدول من بينها الدول الناشئة التي أصبحت توجه إليها الأنظار من قبل الباحثين والمؤسسات وحتى المستثمرين من خلال ما يعكسه نجاحها الاقتصادي حيث سوف نتطرق في هذا المحور إلى التعرف على مفهوم الحوكمة ومختلف مؤشراتها وكذلك معرفة ما المقصود بمصطلح الدول الناشئة .

أولا: مفهوم الحوكمة:

الحوكمة مفهوم قديم برز في تحليلات الاقتصاديين الأمريكيين وبالضبط في المقالة التي نشرت عام 1937 ل (Ronald Coase) حول "طبيعة الشركة "التي أوضح من خلالها أن وجود مختلف الآليات الداخلية في المؤسسة والتنسيق بينها من طرف مختلف الجهات الفاعلة فيها يسمح لها بالحد من تكاليف المعاملات التي يولدها السوق ، من خلال الهيكل التنظيمي أو المعروف بهيكل الادراة ،فحوكمة المؤسسات ليست مفهوم جديد فقد كانت من أهم أسباب ظهورها الانهيارات المالية لكبرى الشركات المالية العالمية (ENRON ,WORLDCOM, PARMALAT) حيث أدى ذلك إلى فقدان المستثمرين الثقة في إدارة المؤسسات إلى جانب ضعف آليات الحوكمة التي حدثت من جرائها عدة تغييرات من قبل العديد من الدول في أنظمتها التشريعية مثل إصدار قانون (Loi sarbanes –oxley ausc états .unis) وإصدار العديد من المبادئ من قبل مؤسسات دولية وعالمية مثل: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في المجال الاقتصادي وتقرير (Dey) في كندا ،تقرير (Cadbury) إلى جانب تقرير (Treadway (في الولايات المتحدة ،حيث تضمنت جميع التقارير إلى اقتراح العديد من الآليات والمبادئ التوجيهية للعديد من الآليات الداخلية والخارجية لتحسين نظام الحوكمة وتحسين الأداء المالي والتنظيمي للمؤسسات [5]، ومن ثم تعمل على تحسين الأداء الاقتصادي للدول

باعتبار الحوكمة تساهم من خلال مبادئها وقواعدها على تحقيق التنمية المستدامة حيث تساعد المؤسسات على خلق القيمة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ، فحوكمة المؤسسات ظهرت نتيجة التدهور وتخفيض أداء الشركات بسبب فشل نظم الرقابة المسؤولة عن رقابة عمل المديرين ،ففي سنة 1994 توجه الاقتصادي (Roe) إلى تفسير دور العلوم السياسية بأهمية ظهور نظم وطنية مختلفة للحوكمة ،من خلال مجموعة من شبكات التحليل القانوني باعتبار أن الخلل يكمن في أنظمة الحكم داخل الشركة ،حيث يعرف الحكم بأنه "نظام للأنظمة الإدارية المباشرة "، وقد تجدد ظهوره بقوة في المجال الاقتصادي مع ظهور الاقتصاد المؤسسي الجديد ،فنظام الحكم يمثل مجموعة من الآليات والقواعد المؤسسية تحدد قواعد اللعبة بالنسبة للمديرين ممثلة عن طريق مجموعة من المصفوفات ،وقد عرف (Charreaux) الحكم بأنه "مجموعة من الآليات التنظيمية والمؤسسية التي تحدد السلطات وتؤثر على قرارات المديرين ،أي أنها تحكم سلوكها وتحدد مجالها التقديري "، فحسب كل من (Ion stegaroui ,Manoela popescu ,Luminita cecilia crenicean) فحوكمة الشركات تعني مختلف عمليات صنع القرار والطريقة التي تنفذ من خلالها القرارات داخل المؤسسة فحوكمة الشركات هي فرع من الاقتصاد الذي "يدرس كيف يمكن للأعمال التجارية أن تصبح أكثر كفاءة من خلال استخدام الهياكل المؤسسية ".[6]

1–مؤشرات الحوكمة :[7]

تختلف مفاهيم الحوكمة بين الجهات والمنظمات المفسرة لها، كما تختلف مؤشراتها من مؤسسة إلى أخرى فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية لمصطلح الحوكمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير الأساسية والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية كل مؤسسة متخصصة في نوع معين من المعايير ، ونظرا لكون مفهوم الحوكمة مرتبط بدراسات كل من (Kauffman et al,2004) في البنك الدولي الذي حدد طرق قياس درجة الحكم بستة معايير للحوكمة على مستوى الدول ، وفي هذا الصدد يقترح Kauffman ستة مؤشرات لقياس الحوكمة في دولة ما أو مؤسسة ما، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (2.5-) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين، وتشمل هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما يعرف بأبعاد الحوكمة والتي تتمثل في ست معايير والتي تعتبر مبادئ العامة للحوكمة وهي كالتالي :

1-1–**مؤشر السيطرة على الفساد: (Control of Corruption (CC** : يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد والتحكم فيه في بلد ما، إلى جانب معرفة مدى سلطة معرفة المواطنين على محاسبة المسئولين عن إعداد السياسات الحكومية عن أخطاء المرتكبة من قبلهم، بالإضافة إلى مراقبة أداء عمل الحكومة.

1–2–مؤشر المشاركة و المساءلة :(Voice and Accountability (VA): يعكس ويقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، و رسم السياسات الحكومية.وقياس مستوى الإعلام والإفصاح عن المعلومات لدى الدول والمؤسسات .

1–3–مؤشر سيادة القانون:(Rule of Law (RL : يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل عادل

1–4–مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها :(Regulatory Quality (RQ : يقيس مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات فعالة.

1-5-**مؤشر الاستقرار السياسي :(PS) (Political Statbility and absent of violance):** يعكس هذا المؤشر مدى الاستقرار السياسي الذي يسود دولة معينة.

1-6-مؤشر فعالية الحكومة :(**GE**) **Government Effectiveness** : يقيس المؤشر فعالية الحكومة (نوعية الخدمات العامة، و كفاءة جودة الخدمات المدنية، و استقلال الإدارة و درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط والممارسات السياسية.

ثانيا :مفاهيم عامة حول تفسير مصطلح الدول الناشئة:

تعتبر الدول الناشئة من بين الدول التي أصبحت تتمحور حولها العديد من النقاشات والتحليلات من قبل الباحثين والمؤسسات غير أن هناك العديد من المفاهيم التي ظهرت بشان هذا المصطلح .

1-بعض المفاهيم حول الدول الناشئة :

حسب (simon 1997) البلدان الناشئة هي تلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فهي تشهد تحولات جذرية على مستوى مؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تعرف اقتصادياتها نمو سريع وتوجه قوي نحو اقتصاد السوق القائم على الاعتماد على المؤسسات كأساس للتنمية وتتمتع هذه البلدان بقدرة أعلى من البلدان المتقدمة النمو على توفير الفرص للمستثمرين لتحقيق أرباح أعلى وهي تتنافس على احتلال مراكز الصدارة في العالم ومنافسة الدول المتقدمة[8]،فهي مجموعة الدول التي تتميز بصغر حجم اقتصادها وتتمتع بوجود كثافة سكانية عالية والعديد من الخصائص الأخرى .

فالدول الناشئة هي تلك البلدان النامية ذات نمو اقتصادي مستدام[9]،بينما يفسر كل من الباحثان (mishel fou Quin et Françoise lemoine) مصطلح "الناشئ" أو "الظهور" بأنه عبارة عن مصطلح من المصطلحات المالية حديثة الظهور غير أن هذا المصطلح ألقى التفاتا واهتماما بارزا من قبل الباحثين والمؤسسات الدولية والعالمية فهذا المصطلح ظهر ابتداء من سنة 1990 والذي يعكس ويترجم نسبة الانفتاح المالي التي ظهرت في بعض أسواق الدول النامية حيث صنفت هذه البلدان من خلال ثلاث مؤشرات وخصائص :نسبة ومستوى التنمية الاقتصادية ،مستوى النمو ،نسبة المساهمة في التجارة العالمية .

حيث يحدد مصطلح ومفهوم "الناشئة " على أساس كل من :الناتج المحلي الإجمالي الذي يعادل 1% من الناتج الإجمالي العالمي .

-يعبر عن مستوى الدخل المنخفض للفرد الواحد من خلال تعادل القوة الشرائية .

حققت العديد من الدول لهذه المعايير من بينها البرازيل ،الصين ،الهند ،المكسيك ،روسيا وذلك خلال عام 1993 وعام 2004 [10]فمصطلح الدول الناشئة يشير إلى مجموع الدول ذات الاقتصاديات المتطورة التي تسعى جاهدة إلى تفعيل وخلق نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب ،فحسب الخبير الاقتصادي (Antione van Agtmael) فمصطلح الأسواق الناشئة ظهر منذ 1981 وذلك من خلال الإشارة إلى بعض اقتصاديات دول العالم الثالث التي كانت تمر وتعرف مرحلة انتقالية حيث عرفت عملية تنمية توسعية أما في سنة 2001 وحسب (christophe jaffrelot , jérome sgard 2008) الدول الناشئة هي تلك المجموعة التي تعرف اليوم تحولا اقتصاديا يتميز بالحركة السريعة في عملية النمو حيث كانت منذ السنوات الماضية جميع الدول تعيش نمط معين من الحياة وترفع مستوى معين من الإنتاجية وبعدها عرفت بعض دول أوروبا والولايات المتحدة حركة وانطلاقة اقتصادية بينما استمرت باقي دول العالم في الركود [11]،إلى أن الدول الناشئة تشهد اليوم ارتفاعا لا مثيل له في معدلات النمو جانب التوسع التجاري والنمو الديمغرافي الهائل حيث

تحقق بعض الدول اليوم خطوات ومعايير سوف تمكنها من احتلال مركز قيادة العالم في السنوات القادمة كالصين والهند والبرازيل وغيرها .والجدول الموالي يفسر أغلب الرموز التي تدل على مجموعة الدول الناشئة .

الجدول رقم (01):تفسير بعض الرموز التي تعبر عن مجموعة من الدول الناشئة .

التسمية	الدول الناشئة
(rapidly developing economies)	الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وشيلي
(BRIC)	البرازيل ،روسيا ،الهند والصين
(BRICET)	البرازيل ،روسيا ،الهند ،الصين ،أوروبا الشرقية وتركيا
(BRICS)	البرازيل ،روسيا ،الهند ،الصين وجنوب إفريقيا
(BRICM)	البرازيل ،روسيا ،الهند ،الصين والمكسيك
(Eleven)	مصر ،اندونيسيا ،بنغلاديش ،إيران ،المكسيك ،باكستان ،نجيريا ،فلبين ،تركيا ،كوريا الجنوبية ،فيتنام
(CIVETS)	كولومبيا ،اندونيسيا ،فيتنام ،مصر ،جنوب إفريقيا

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Daniela –neonila ,mardiros ,roscana-manuela dicu « the emerging economies classification in terms of their defining ,grouping criteria and acronyms used for this purpose »,jel classification :H10,H61,H772, p :311,319.

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة مفهوم الدول الناشئة التي تعتبر مجموعة من الدول ذات الخصائص الاقتصادية والطبيعية والسياسية والثقافية المختلفة وهي من قارات مختلفة إلى أنها تشترك في ميزة واحدة كونها دول ذات الدخل المتوسط وتتوفر فيها كل الإمكانيات والشروط التي تمكنها من مواصلة النمو في الأجل الطويل حيث تعرف نمو الاقتصادي سريع ،كثافة سكانية عالية تتميز بعضها بصغر حجمها والبعض الأخر بكبر حجمها تتربع على قاطرة العالم من حيث توسعها التجاري والاقتصادي عبر الدول .

2– نظام الحوكمة في الدول الناشئة: يختلف نظام الحوكمة من دولة ناشئة إلى أخرى وهذا ما يمكن تفسيره في هذا الجانب حيث باتت حوكمة المؤسسات مصدر قلل العديد من الدول الناشئة حيث حظيت بالعديد من المناقشات والدراسات من قبل الباحثين باعتبارها المحرك الديناميكي لعملية النمو الاقتصادي ،كما أبرزت دراسة (Hermes et al 2007) أن مختلف القوانين والسياسات المتعلقة بحوكمة المؤسسات في الدول الناشئة متشابهة لان لديها نفس الهدف الذي يتطلب الامتثال لمعاييرها وتطبيقها والمتمثل أساسا في تحرير الأسواق وزيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات من خلال فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين الأجانب وتعزيز ثقة المؤسسين الرئيسيين وتحقيق التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي [12] فحسب (Bernstein attributes)تعاني الدول الناشئة من ضعف وعدم كفاءة نظام حوكمة المؤسسات [13]، فحسب كل من :

(michael n.young ,mike w.peng,david ahlstrom,Garry D.Brutin and yi iang 2008) فكل دولة أو اقتصاد ناشئ لديه نظام لديه نظام حوكمة مؤسسات معين يعكس مختلف الأوضاع السائدة فيها والترتيبات والتنظيمات المؤسسية داخلها[14]،فالدول الناشئة تلعب دورا مهما في مجال تكريس مبادئ الحوكمة المالية الدولية (gouvernance financiere international) وذلك من اجل احتلال مكانة هامة في المنظمات الدولية ومؤسسة بريتون وودز والعمل على تعزيز مكانتها ودورها في صندوق النقد الدولي حيث أصبحت اكبر مساهم فيه (6.394%) وتعتبر كل من البرازيل 2.316%،الهند 2.751% روسيا 2.706% من بين المساهمين العشر الأوائل في صندوق النقد الدولي[15].

وباعتبار الاقتصاد التركي ينتمي إلى قائمة الدول الناشئة سوف نتطرق إلى مختلف المميزات الأساسية لهذا الاقتصاد إلى جانب نظام الحوكمة الذي يسوده.

3– الملامح الرئيسية لتطور الاقتصاد التركي انطلاقا من أزمة 2008–2009: تتميز دولة تركيا بالعديد من الخصائص من بينها:[16]

في الجانب الاقتصادي :تتميز دولة تركيا بوجود سوق عمل متاحة لجميع المؤسسات من خلال عمل مؤسساتها الناشئة على السيطرة على مختلف الأسواق الخارجية المحاذية لها وأصبحت العديد من المدن التركية مناطق صناعية ومالية إضافة إلى توفير الحماية القانونية للمستثمرين ،والجدول الوالي يبين مؤشر نطاق الإفصاح لدى الشركات (0=أقل إفصاحا إلى 10=أكثر إفصاحا).

الجدول رقم (02):مؤشر نطاق الإفصاح لدى الشركات (0=أقل إفصاحا إلى 10=أكثر إفصاحا)من سنة 2005 إلى سنة 2016.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤشر	8	8	8	9	9	9	9	9	9	9	9

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من خلال الجدول تطور مؤشر نطاق إفصاح الشركات التركية من سنة إلى أخرى حيث تتمتع الشركات بأعلى مؤشر إفصاح .

الجانب التجاري:تضاعف حجم التجارة الخارجية لدولة تركيا خلال السنوات الماضية من خلال الاعتماد على تنويع منتجاتها وصادراتها من المنتجات التعدينية والزراعية خلال سنوات 1980 وفي الوقت الحالي 90% من الصادرات التركية من المنتجات الزراعية .

الميزان التجاري :لا يزال الميزان التجاري التركي يعاني من العجز بسبب ارتفاع حجم الواردات الطاقوية والسلع الوسيطية المصنعة حيث تغطي الصادرات ما قيمته 60% من الواردات .

الاستثمار الأجنبي المباشر :تضاعف حجم تدفق رأس المال الأجنبي إلى تركيا ابتداء من عام 2006 وقامت المؤسسات التركية بالاستثمار في الدول المستقلة (الشرق الأوسط).

النظام المالي :أصبحت مدينة اسطنبول التركية مركزا ماليا للدول الناشئة والمستثمرين الأجانب .

الحساب الجاري :بلغ العجز في الحساب الجاري عام 2006 ما يعادل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي حيث عملت السلطات الحكومية التركية على استقطاب الرأس المال الأجنبي من اجل تغطية هذا العجز في الحساب الجاري .

البحث والتعليم :تخصص دولة تركيا حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي كميزانية لتغطية نفقات التعليم فحسب تقرير الأمم المتحدة الإنمائي تتراجع برتبة 20 في التصنيف العالمي من حيث مؤشر التنمية البشرية وذلك لعدم اهتمام الحكومة التركية بالاستثمار في رأس المال البشري فانخفاض متوسط الاستثمار في رأس المال البشري قد يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية لدولة تركيا مقارنة بالدول الناشئة الأخرى التي تخصص ميزانيات خاصة من اجل الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الاستثمار في مجالات البحث العلمي والتعليم .

القطاع الزراعي :يعاني القطاع الزراعي من التهميش من خلال عدم الاهتمام بهذا القطاع إلى جانب نقص الإنتاجية حيث يستقطب 30% من السكان العاملين في القطاع الزراعي وتساهم المزارع العائلية الصغيرة في 10% في الناتج المحلي الإجمالي .

مجال الطاقة :تمثل نسبة 30% من الواردات التركية فقامت بإجراء العديد من الاتفاقيات مع العديد من الدول من اجل تزويدها بالمصادر الطاقوية والنفط.

الشكل (01):نمو الناتج المحلي الإجمالي تركيا.

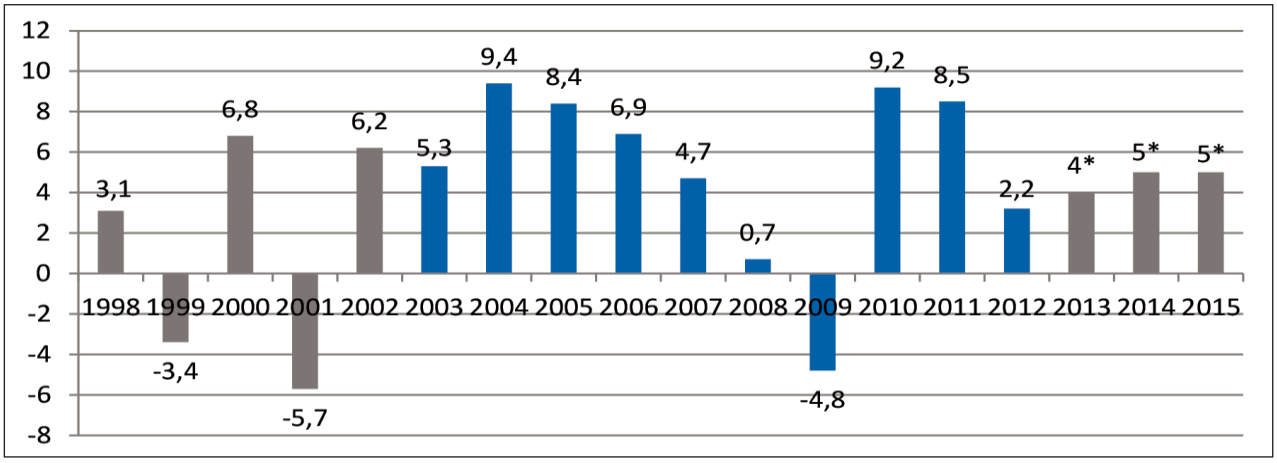

Source :Karagöl, Erdal Tanas. "The Turkish Economy During the Justice and Development Party Decade." *insight Turkey* 15.4 (2013): p :117.

من خلال الشكل السابق نلاحظ الاختلاف في نمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة تركيا من سنة إلى أخرى .

4–نظام الحوكمة في دولة تركيا :تحتوي دولة تركيا على نظام قوي لحوكمة المؤسسات وهذا ما يعكس النجاح والنمو الذي تحققه مؤسساتها بالإضافة إلى سيادة القانون في دولة تركيا كما هو معروف تعرف دولة تركيا باستقرارها السياسي ونزاهة أنظمتها القانونية فحسب (belverd E.Needles ,JR,Ahmet turel 2012) تتميز دولة تركيا بكونها تحتوي على نظام قوي وتنظيمي لحوكمة المؤسسات حيث يتضمن نظام حوكمة المؤسسات في دولة تركيا مجموعة من الخصائص نذكر منها :[17]

-تركز الملكية وعدم وضوح هياكل الرقابة ،محدودية المساهمة المؤسسية ،عدم الاستغلال الجيد للسوق،الضعف في تطبيق القوانين .

الجدول رقم (03):أداء دولة تركيا في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية للفترة (2008–2016)

البيـان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر السيطرة على الفساد	0.04-	0.06-	-0.08	-0.14	-0.21	-0.25	-0.34	-0.37	-0.63
مؤشر فعالية الحكومة	0.27	0.28	0.29	0.35	0.41	0.38	0.37	0.22	0.05
مؤشر الاستقرار السياسي	-0.28	-1.03	-0.92	-0.96	-1.22	-1.25	-1.09	-1.49	-2.00
مؤشر جودة التشريعات	0.26	0.28	0.30	0.37	0.42	0.43	0.40	0.27	0.20
مؤشر سيادة القانون	0.08	0.10	0.11	0.07	0.04	0.07	0.01	-0.11	-0.16
مؤشر المشاركة و المساءلة	0.11	0.09	0.03	0.04	0.16	0.09	-0.15	-0.15	-0.20

source : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports.

تفسير مؤشرات الحوكمة من خلال الجدول السابق في دولة تركيا :

بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد: يلاحظ من خلال الجدول أن قيم مؤشر السيطرة و مكافحة الفساد سالبة طوال فترة الدراسة 2008 –2016 مما يعكس ما ضعف دولة تركيا في مكافحة الفساد إلى جانب انتشاره في أنظمتها السياسية ، وعدم امتلاك مواطني دولة تركيا القدرة على مساءلة و محاسبة القائمين على إدارة شؤون الدولة وتسييرها .

مؤشر فعالية الحكومة:يلاحظ من خلال الجدول أن فعالية الحكومات في تركيا قد صنفت في الفئة الجيدة نوعا ما بالنسبة لتركيا ، حيث نلاحظ تحسن ملحوظ في قيمة المؤشر الذي يتراوح بين الارتفاع والانخفاض .

مؤشر الاستقرار السياسي: صنفت تركيا ضمن فئة الدول التي تعرف استقرار سياسي .

مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها: من خلال بيانات الجدول فإن درجات مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها في تركيا اتجهت من وضع حسن إلى جيد مما يعني أن الحكومة التركية تعمل على تحسين جودة التشريعات حيث تقوم الحكومة بوضع السياسات الفعالة لتشجيع تنامي وتكامل القطاع العام مع القطاع الخاص، وتوفير مختلف القوانين التي تعمل على حماية وتشجيع الاستثمار وهذا ما أدى إلى بروز الاقتصاد التركي من خلال الثقة الممنوحة للمستثمرين لتنمية الاقتصاد التركي .

مؤشر سيادة القانون: وفقا لبيانات الجدول فإن درجات مؤشر سيادة القانون اتجهت من وضع جيد إلى وضع أكثر تحسن ، ما يعني أنه من الناحية الواقعية أن الحكومة التركية تعمل على بذل جهود فعلية معتبرة لوقف انتشار الفساد أو وإصلاح مختلف القوانين والأنظمة السياسية والعمل على زيادة الثقة في إمكانية حماية الحقوق العامة و الخاصة ، وتكريس مبدأ سيادة القانون .

مؤشر المشاركة و المساءلة: .وفقا لبيانات الجدول فإن درجات مؤشر المشاركة و المساءلة تراوحت بين الموجبة والسالبة في دولة تركيا طيلة فترة الدراسة 2008 –2016 حيث تراوحت من جيدة إلى متدنية نوعا ما .

وعليه من خلال تفسير مؤشرات الحوكمة في دولة تركيا تظهر مؤشرات الحوكمة العالمية خلال فترة 2008،2016 تحسن نظام الحوكمة في تركيا، و هذا من خلال التباين في بعض مؤشرات الحوكمة .

الشكل رقم (02):مؤشرات الحوكمة في دولة تركيا .

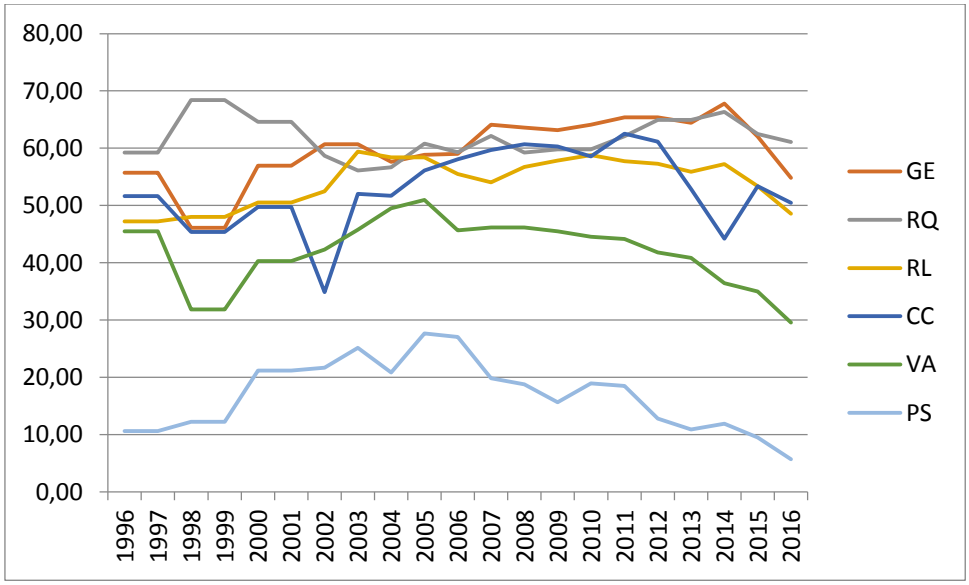

المصدر :من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

5–تحليل العلاقة بين الحوكمة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال المؤشر النمو الاقتصادي انطلاقا من الدراسات السابقة :

فانطلاقا من دراسة Gurarda, S., Ozsoz, E., & Ates, A. (2016). بعنوان (Corporate Governance Rating and Ownership Structure in the Case of Turkey) حيث قاموا بدراسة تأثير حوكمة الشركات على هيكل الملكية في تركيا باعتبارها سوق ناشئ وتمت الدراسة بجمع البيانات من 22 مستثمرا في شركات وهياكل ملكيتها من الشركات المدرجة في بورصة

تركيا واهتموا بجانبين من الملكية ملكية الأسرة والملكية الأجنبية وتوصلت الدراسة إلى أن الأرباح تتأثر بحجم وطبيعة المؤسسة وزيادة الرقابة الممارسة من قبل العائلات على الشركات التركية خطوة مهمة لتحسين حوكمة الشركات في تركيا ,وأن الملكية الأجنبية لشركات لها علاقة ايجابية مع الأداء المالي حيث تساهم في زيادة الأرباح، إضافة إلى **دراسة**(Brown ,et .al ,2004): « corporate governance and firm performanceالتي هدفت إلى إنشاء مقياس واسع لحوكمة الشركات ويعتبر مقياس مركب يتكون من 51 عاملا وتشمل 8 عناصر من حوكمة الشركات (التدقيق الداخلي ,مجلس الإدارة والأنظمة والقوانين ,مستوى التعليم لمجلس الإدارة ,مكافأة المدراء التنفذيين وأعضاء مجلس الإدارة الملكية ,السياسات المستقبلية قانون التأسيس).وتم دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء التشغيلي وقيمة الشركة والعائد على السهم للمساهمين .لعينة 2327 شركة ومن نتائج الدراسة حسب مقياس الحوكمة مكافآت مجلس الإدارة والمدراء له علاقة طردية بالرفع من أداء الشركة وله علاقة عكسية مع الملكية حيث تأثر نوعية الملكية على أداء المؤسسة ، وحسب دراسة (rodrik autres 2002,2003,2004) نوعية المؤسسات في أي بلد تعكس نوعية جميع القطاعات التي من شانها العمل على تحقيق الاستقرار ومن خلال دراسة (demirguç-kunt& detragiache 1998) من خلال دراسته وتحليله لمدى مساهمة البيئة المؤسسية في الحد من مختلف الأزمات المالية وذلك باستخدام مؤشرات الحوكمة مثل درجة الامتثال للقوانين والبيروقراطية والفساد فمن بين النتائج التي توصل إليها ان البيئة المؤسسية تحد من تعرض الدولة لمختلف قضايا الفساد التي تساهم في نشوء الأزمات إلى أن دراسة (mehrez &kaufman 2000) من خلال دراسة اثر قاعدة الشفافية في المساهمة في الحد من حدوث الأزمات المالية في النظام المالي ومن بين النتائج المتوصل إليها أن الاقتصاد الضعيف من حيث مدى تطبيق معيار الشفافية أكثر عرضة لموجة الأزمات ودراسة (barth ,caprio& levine 2004) التي توصلوا من خلالها إلى أن كل من القواعد التنظيمية المساهمة في نشر المعلومات تساعد على تحقيق الاستقرار المالي[18].

المحور الثاني :الدراسة القياسية : سنحاول في هذا القسم من البحث تحليل وتفسير مختلف البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي في دولة تركيا ومؤشرات الحوكمة المالية حيث نقدم نموذجا يعبر عن العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات البنك الدولي الذي يعطينا بيانات ومؤشرات إحصائية حول الحوكمة و النمو الاقتصادي التي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج بشان العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي والبحث لا يهدف إلى استخلاص نتائج نظرية وإنما لتوضيح العلاقة بين المتغيرين حيث تشمل دراستنا الفترة من 1996 إلى 2016 وترتبط هذه الفترة بالتغير والانطلاق الاقتصادي الذي عرفته دولة تركيا منذ السنوات الماضية .

وعليه فانطلاقا من دراسة (Kaufman 2003) الذي قاما من خلالها بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والتي توصل من خلالها إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن يتعلق بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل الرفاه الاجتماعي ،نوعية الهياكل المؤسسية ،استقلالية القضاء ،ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال ،أما الباحثان (Roll and Talbott 2003) بينا بان كل من الفروق والتباين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين مختلف الدول يمكن تفسيرها انطلاقا من اختلاف العديد من العوامل كالحقوق السياسية وحقوق الملكية ،أما (Khan 2007) بين بان هناك علاقة بين الحكم الرشيد وزيادة معدل نصيب الفرد من الدخل وهو ما يفسر بان الحكم الرشيد عامل أساسي في عملية النمو الاقتصادي ،أما كل من (Kurtz and and Shrank 2007) هناك بعض الاقتصاديين الذين يعملون على انتقاد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والحكم الرشيد بحيث يرون بان ليس هناك علاقة تجمع بين المؤشرين ولهذا فان الارتباط بينهما يمكن أن يكون نظريا فقط لعدم وجود الحجج الكافية لدعمه[19]،فحسب دراسة كل من (kaufman &kraay 2002,mehanna ,yaz beck&sariedine 2010,united nations 2000) هناك علاقة تربط بين النمو الاقتصادي والحوكمة وهي قابلة للتحليل

والتفسير عندما تكون الممارسات الرشيدة تؤدي إلى النمو الاقتصادي ويؤدي النمو إلى الحكم أما (mimicopoulos et al 2007 ,united nations 2007) ,santiso 2001 من خلال ممارسة الرقابة الداخلية تبين أن ممارسات الحكم الرشيد وسيلة للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي كما يجادل كل من (cheema& rondinelli 2007 ,kaufman &kraay 2008 ,wilkinson 2005) ,wilkin 2011 ,osborne 2004,weiss 2000 ,mimicopoulos et al 2007 ممارسات الحكم الرشيد من جانب الحكومة يؤثر بقوة على النمو الاقتصادي على الأقل في الأجل الطويل وحسب الباحث (abdellatif 2003) الحكم السيئ والغير الديمقراطي يؤثر على التنمية ولديه أثار إقليمية وعالمية وذلك بسبب غياب سيادة القانون وارتفاع مؤشر **الفساد**[20]،وقد حاولت بعض الدراسات التجريبية (Kauffman et al., 1999, 2004, 2005, 2006 and 2010) و(Barro,1996) و(Mauro,1995) بحث العلاقة بين درجة التنمية ونوعية المؤسسات من خلال إعداد مجموعة من المؤشرات التي من شأنها التعبير عن نوعية نظام الحوكمة لـ 196 دولة،ودراسة أحمد فتحي الحلو "دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة "هدفت من خلالها إلى دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في اكبر 100 منظمة غير حكومية في قطاع غزة وأثرها على مساهمة هذه المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع ومن بين النتائج المتوصل اليها من قبل الباحث وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة a=0.05 بين تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة حيث يساهم تطبيق هذه المبادئ في تحقيق التنمية المستدامة حيث يساهم تطبيق تلك المبادئ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع .[21]

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

أهم ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع الحوكمة وأثره على النمو الاقتصادي في دولة تركيا ولدورها البارز في العمل على تحسين أداء المؤسسات ودعم سياسات الاقتصاد المحلي إلى جانب الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة والتي تشهد فيها دولة تركيا تغيرات وتحولات والتي ترافقها ارتفاع المتسارع في معدلات النمو الاقتصادي والذي قد تكون فيه الحوكمة من خلال مختلف مؤشراتها الأثر المباشر في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي .

مفهوم المتغيرات ومصدر البيانات :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في دولة تركيا حيث تغطي فترة الدراسة من عام 1996 إلى عام 2016 وقد تم استخراج بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي .

الجدول رقم (04):تفسير متغيرات الدراسة .

المتغير	تفسيره
الحوكمة	عرفها G.CHARREAUX 1997° بأنها "الآليات التنظيمية التي لها تأثير في تحديد الصلاحيات والتأثير على قرارات القادة "[22].
مؤشرات الحوكمة	وهي المتغيرات المتعلقة بالحوكمة المالية، والتي تتمثل في ست مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي: مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛ مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛

	مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛ مؤشر دور القانون ومصداقيته (RL)؛ مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) (RQ)؛ مؤشر التصويت والمساءلة (البيروقراطية) (VA).
النمو الاقتصادي	يعرفه البنك الدولي 2004"انه ذلك التغير الكمي او التوسع في اقتصاد البلد "[23]،فالنمو الاقتصادي يعبر عن تلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق .

صياغة النموذج وتقدير معلماته:

تتمثل صياغة النموذج في تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية، حيث يتم حصر المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج، والتي تتمثل في:

- **المتغير التابع**: ويتمثل في النمو الاقتصادي والمعبر عنه بواسطة الناتج المحلي .
- **المتغيرات المستقلة**: وهي المتغيرات المتعلقة بالحوكمة، والتي تتمثل في ست مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي:

- مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛
- مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛
- مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛
- مؤشر دور القانون ومصداقيته (RL)؛
- مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) (RQ)؛
- مؤشر التصويت والمساءلة (البيروقراطية) (VA).

تم الاعتماد على إحصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي و تطور المتغيرات VA, RQ, RL , GE, CC, PS, IDE، التي تتميز بخاصية الاستقرار، وعليه تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشرات المختلفة للحوكمة . بعد التعرف على المتغيرات التي يتكون منها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة يكون كما يلي:

$$PIB=f(\ VA,\ pv\ ,\ GE,\ RQ,\ RL,\ CC)$$

$$PIB= a_0 + a_1PS + a_2RL + a_3RQ + a_4VA + a_5GE + a_6CC + \mu$$

حيث a_0 تمثل الثابت، وμ يمثل حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج ليعوض باقي المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج.

يتم تقدير معلمات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)، والتي تعد من أفضل الطرق من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية القياسية والأكثر استعمالا ، نظرا لكونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن. كما سنعتمد على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (eviews9).

نتائج التقدير:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير النموذج

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
C	-26711.71	11327.86	-2.358053	0.0334
Ps	-142.5168	86.47169	-1.648132	0.1216
Rl	377.0670	144.1592	2.615629	0.0203
Rq	42.51487	131.4310	0.323477	0.7511
Va	-297.8864	111.4893	-2.671883	0.0182
Ge	269.5291	94.84672	2.841733	0.0131
Cc	194.6043	61.75555	3.151203	0.0071
	R^2 = 0.876730	F= 16.59527	DW= 1.848235	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات eviews9

معادلة الانحدار تكتب من الشكل:

- PIB = -26711.7062876 + 194.60427461*CC + 269.529085506*GE - 142.516779565*PS + 377.067022195*RL + 42.5148723485*RQ - 297.886433032*VA

بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي a_1، نلاحظ أن prob>0.05، وبالتالي فإن الاستقرار السياسي لا يؤثر على الناتج الداخلي الخام .

بالنسبة لمعامل دور القانون ومصداقيته a_2، نلاحظ أن prob<0.05، وبالتالي فإن دور القانون يؤثر على الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لمعامل نوعية الإجراءات التنظيمية a_3، نلاحظ أن prob>0.05، وبالتالي فإن نوعية الإجراءات التنظيمية لا تؤثر على الناتج الداخلي الخام .

بالنسبة لمعامل التصويت والمساءلة (الديمقراطية) a_4، نلاحظ أن prob<0.05، وبالتالي فإن الديمقراطية تؤثر على الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لمعامل فعالية الحكومة a_5، نلاحظ أن prob<0.05، وبالتالي فإن فعالية الحكومة تؤثر على الناتج الداخلي الخام .

بالنسبة لمعامل مكافحة الفساد a_6، نلاحظ أن prob<0.05، وبالتالي فإن مكافحة الفساد تؤثر على الناتج الداخلي الخام.

أما بالنسبة للقيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2=0.876730

فتعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 87% من التغيرات التي تحدث على الناتج الداخلي الخام، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 13 %، تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ.

إحصائية داربن واتسن كانت مساوية 1.848235 وهي تدل على عدم وجود ارتباط ما بين الأخطاء.

الاختبارات التشخيصية :

جدول رقم (06):ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.778539	Prob. F(1,18)	0.3892

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات eviews 9

*** اختبار القانون الطبيعي**

يهدف هذا الاختبار إلى دراسة ومعرفة طبيعة بواقي النموذج والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03):اختبار القانون الطبيعي .

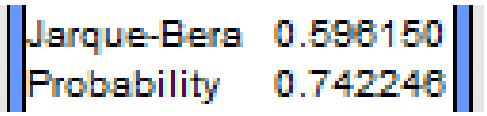

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات eviews 9

من خلال احتمالية 0.05<0.56=(prob(jarque-bera فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

– التمثيل البياني للمتغيرات

تشير مؤشرات الحوكمة في دولة تركيا إلى فاعلية وقوة مؤشراتها خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات التي ذكرناها سابقا، فالمتوسط العام لفعالية للحكومة GE يتراوح بين 0.22 سنة 2015 و 0.05سنة 2016ومتوسط العام لجودة التشريعات 0.43 عام 2013 و 0.20 عام 2016 هذه القيم الايجابية تدخل في إطار ما يسمى بالحوكمة الايجابية، كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (04): مؤشرات الحوكمة في تركيا خلال الفترة 1996–2016

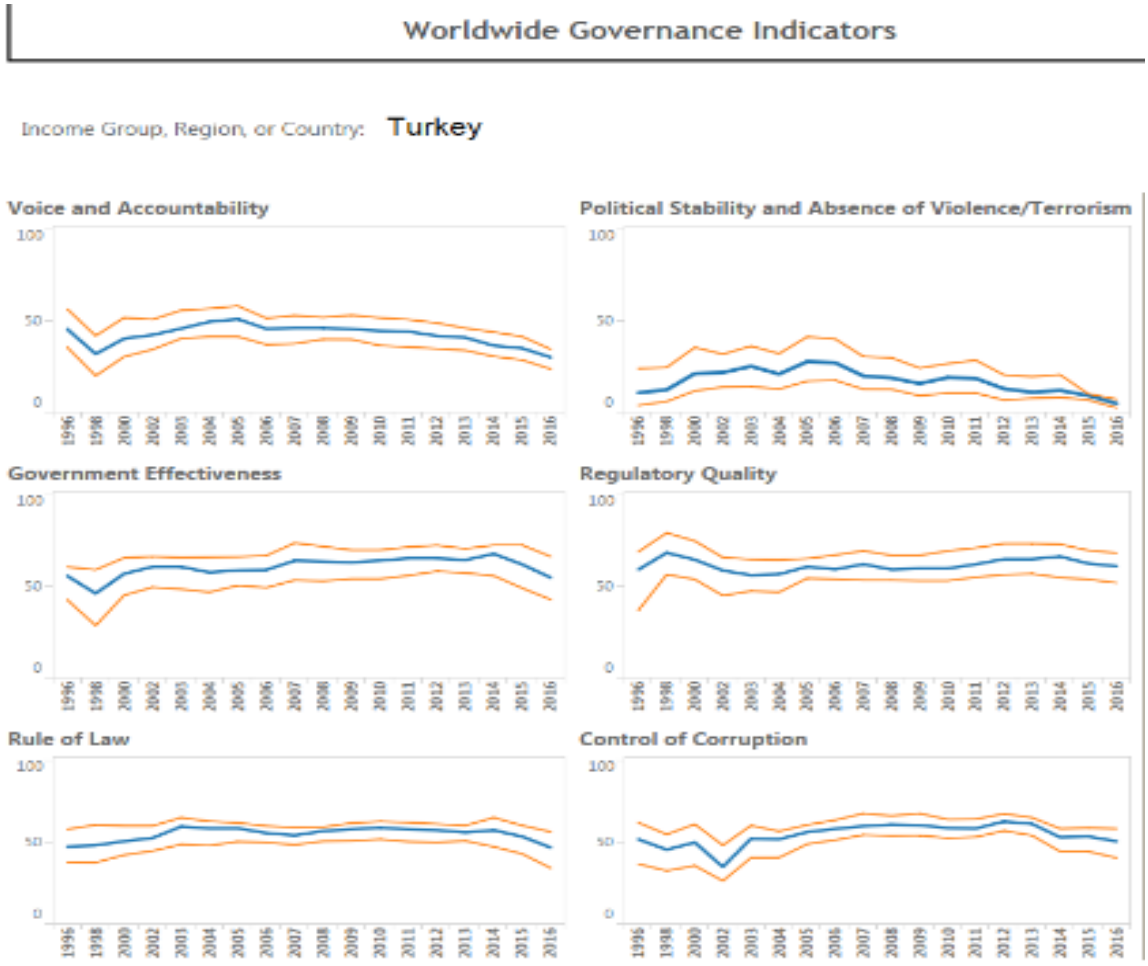

المصدر: من الموقع http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

التفسير الاقتصادي للنتائج:

نلاحظ عدم وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر الناتج الداخلي الخام في دولة تركيا ، حيث أن كل زيادة في مؤشر الاستقرار السياسي لا تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ونتائج العلاقة يتوافق مع دراسة كل من (Kurtz and and Shrank 2007) على أن هناك العديد من الاقتصاديين الذين يعملون على انتقاد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والحكم الرشيد بحيث يرون بان ليس هناك علاقة تجمع بين المؤشرين ولهذا فان الارتباط بينهما يمكن أن يكون نظريا فقط لعدم وجود الحجج الكافية لدعمه وحسب دراسة (père engjell 2015) من خلال دراسته للعلاقة التي تربط بين مؤشرات الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي لبلدان غرب البلقان خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2012 بالاعتماد على نموذج الانحدار فتحليله الإحصائي يبين تأثير كل من الاستقرار السياسي وغياب العنف وتطبيق القانون على النمو أما باقي المؤشرات فتأثيرها ليس واضحا وتوصل إلى أن اثر الحوكمة في التنمية الاقتصادية لا يمكن تفسيره على المدى الطويل كما أن تفسيره لمؤشرات الحوكمة في الدول محل الدراسة لا يمكن الاعتماد على تحسين هذه المؤشرات بشان النمو الاقتصادي في الفترات السابقة[30]،ويمكن تفسير ذلك، بأن النمو الاقتصادي لا يتأثر بمؤشر الاستقرار السياسي للدولة، الأمر الذي يرتبط بالسياسات العامة المتبعة من قبل للدولة.

كما نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر دور القانون و الناتج الداخلي الخام في دولة تركيا حيث أن كل زيادة في مؤشر دور القانون ومصداقيته بـ 1 %، تؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي دولة تركيا ،فحسب (ruxandra adriana mateexu

(2015 سيادة القانون تعكس مدى التزام المواطنين باحترام الأنظمة السائدة في الدولة فشركات التي لها مؤشر سيادة القانون هي أكثر امتثالا لقوانين الإدارة [24]ويتوافق مع دراسة (Kaufman 2003) الذي قاما من خلالها بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والتي توصل من خلالها إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن يتعلق بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل :الرفاه الاجتماعي ،نوعية الهياكل المؤسسية استقلالية القضاء ،ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال [25]،ويمكن تفسير ذلك بمساهمة القوانين التشريعية والقضائية التي اعتمدتها دولة تركيا في التقليل من المخاطر المرتبطة بتأثير على معدل النمو الاقتصادي .

بالنسبة لمعامل التصويت والمساءلة (الديمقراطية) تؤثر على الناتج الداخلي الخام فنلاحظ وجود علاقة معنوية بين مؤشر الديمقراطية والناتج الداخلي الخام وتتوافق هذه النتائج مع دراسة الباحثان (Roll and Talbott 2003) بينا بان كل من الفروق والتباين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين مختلف الدول يمكن تفسيرها انطلاقا من اختلاف العديد من العوامل كالحقوق السياسية وحقوق الملكية، إضافة إلى نتائج دراسة بوزيد سايح التي توصلت إلى أن كل من معيار المساءلة والشفافية هما محورا عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك في مختلف تحليلات وأدبيات اقتصاد السوق المعاصرة [26]ودراسة شعبان فرح حول الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر فتوصل الباحث إلى كون كل من معيار المشاركة والشفافية والمساءلة ،حكم القانون والإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع والدولة هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أن يكون هناك نظام حكم راشد فعال على جميع المستويات المحلية والإدارية وان يقوم على الشفافية في التسيير[27].

أما فيما يتعلق بنوعية الإجراءات والتنظيمات (البيروقراطية)، فقد أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى البيروقراطية والناتج الداخلي الخام في تركيا ، ونتائج هذه الدراسة تتوافق مع دراسة كل من (Kurtz and and Shrank 2007) هناك بعض الاقتصاديين الذين يعملون على انتقاد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والحكم الرشيد بحيث يرون بان ليس هناك علاقة تجمع بين المؤشرين ولهذا فان الارتباط بينهما يمكن أن يكون نظريا فقط لعدم وجود الحجج الكافية لدعمه[28]

و بالنسبة لمؤشر الفساد، فقد بينت الدراسة وجود علاقة معنوية بين مؤشر مكافحة الفساد والناتج الداخلي الخام حيث يؤثر هذا الأخير في معدل النمو الاقتصادي في دولة تركيا التأثير ، أي أن مستوى الفساد في تركيا يؤثر على معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Kaufman 2003) الذي قاما من خلالها بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والتي توصل من خلالها إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن يتعلق بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل الرفاه الاجتماعي ،نوعية الهياكل المؤسسية ،استقلالية القضاء ،ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال[29] والى جانب دراسة بلخير آسيا حيث تناولت دراستها جانب إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي والت توصلت من خلالها إلى أن موضوع الفساد بكل أنواعه يعتبر من بين المعوقات الأساسية التي تعترض طريق التنمية .[30]

وفيما يخص مؤشر فعالية الحكومة أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية بين فعالية الحكومة ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام في دولة تركيا، أي أن فعالية الحكومة لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي.

نعود إلى تفسير(kurty and shrank 2006) لا يوجد ارتباط ايجابي بين النمو الاقتصادي والحكم الراشد بحيث لا يمكن أن يكون واضحا دائما وترتبط حججهم بمشكلتين تتمثل المشكلة الأولى كون أن تطبيقات مؤشرات الحوكمة التي تستند إلى تصورات قد يكون لها مضمون مغاير ومتحيز والمشكلة الثانية كون افتراض الحكم الرشيد لا يؤثر على النمو الاقتصادي فحسب بل أن النمو الاقتصادي الشامل والتنمية يحققان تحسين في الحكم[31].

الخاتمة :

من خلال دراستنا والأدبيات المتعلقة بها أصبح من الضروري في الوقت الحالي إعادة النظر في طبيعة المؤشرات المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي خصوصا بعد فشل جميع السياسات وتوفر جميع العوامل التي من شأنها العمل على المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول وخصوصا الدول النامية والدول الناشئة التي تسعى لمنافسة الدول المتقدمة وحان الوقت من اجل الاهتمام والالتفات حول العمل على ترسيخ معايير الحوكمة وتطبيقها من خلال : مؤشر التصويت و المسؤولية VA، مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف PV، مؤشر فاعلية الحوكمة GE، مؤشر النوعية التنظيمية RQ، مؤشر القاعدة القانونية RL و مؤشر السيطرة على الفساد CC.

فانطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها في هذه الورقة البحثية التي تناولنا فيها قياس وتفسير تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي المعبر عنه من خلال الناتج الداخلي الخام إلى تركيا، وقد تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة في مجملها لها تأثير على معدل نمو الناتج الداخلي الخام في تركيا، حيث بينت الدراسة أن كل من دور القانون ومصداقيته ومؤشر التصويت والمساءلة (الديمقراطية) ومؤشر الفساد إلى جانب مؤشر فعالية الحكومة يساهمان إيجابيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي في تركيا، بينما مؤشر الاستقرار السياسي ونوعية الإجراءات والتنظيمات (البيروقراطية) يؤثران سلبا على معدل نمو الناتج الداخلي الخام في دولة تركيا وهذا حسب ما توصلت إليه دراسات كل من Feleagă, N., Feleagă, L., Dragomir, V. D., & Bigioi, A. D. (2011) وذلك من خلال تحليلاتهم لمصطلح الحوكمة التي اعتبروها وسيلة تساعد المؤسسات على كسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح ذات العلاقة مع المؤسسة وذلك من خلال اجتذاب رأس المال الأجنبي بالإضافة إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية في الأجل الطوي [32]إضافة إلى ما توصلت إليه دراسة (Maria Maher and Thomas Andersson) التي عالجت العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء الثابت للشركات والنمو الاقتصادي حيث توصلا الباحثان إلى أن هناك تأثير مباشر لحوكمة الشركات على الأداء الثابت للشركات التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وذلك في حالة عدم التطبيق الجيد لمعايير الحوكمة ،إضافة إلى ما توصلت إليه الباحثة بوزيد سايح على أن معيار الشفافية والمساءلة عاملان أساسيان لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة في أدبيات اقتصاد السوق المعاصر [33]فالتطبيق الجيد لمعايير الحوكمة من شانه المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها ،وأيضا استنادا إلى دراسة بلخير أسيا حول إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية التطبيق الجزائر نموذجا حيث توصلت الباحثة إلى أن عملية تحول سواء ديمقراطي أو سياسي لأي دولة يعد انعكاسا ايجابيا لتجسيد معالم ومعايير الحكم الراشد حيث يعتبر بمثابة الآلية التي تعمل على تقويم هذا التحول وقياس مدى تقدم أو تأخر الدول فاعتبار الحوكمة أساس والية لتحسين الأداء التنموي أصبحت محور نقاش الباحثين [34]،حيث يعتبر إرساء مبادئ ومعايير الحوكمة اليوم مطلبا أساسيا لحكومات الدول لما توفره من مكاسب على النمو الاقتصادي المستمر من خلال كونها تساعد على ترشيد استخدام الموارد المالية وحسن استغلالها عن طريق إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه وممارسة الرقابة على إدارة الأموال العامة وإدارة السياسات الحكومية بصفة عامة وفي الأخير نختم ورقة بحثنا بقول ابرهام لينكولن **"إذا استطعنا أن نعرف مقدما من نحن ؟والى أين نتجه ؟نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب أن نفعله وكيف نفعله ؟".**[35]

قائمة المراجع:

[1] Dulupçu, Murat Ali. "Regionalization for Turkey: an Illusion or a Cure?." *European Urban and Regional Studies* 12.2 (2005)p :99.

[2]Rom sookram « corporate governance in the emerging economics of the corbbean :peculiarities ,challanges and a future pathway »,the journal of values –based leadership ,volume 9, ISSUE 1 winter /spring 2016 .

[3]Thiébault, Jean-Louis. "Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement? La perspective de l'économie politique." *Revue internationale de politique comparée* 18.3 (2011):,p :11-46.

[4]Feleagă, Niculae, et al. "Corporate Governance in Emerging Economies: The Case of Romania." *Theoretical & Applied Economics* 18.9 (2011)

[5] Mimouni yassine, « le développement des pme et la bonne gouvernance –cas filiale trans-canal /ouest SPA unit II relizane »,thése de magister ,en gouvernance d'entreprise ,ecole doctorale :management des hommes et gouvernance d'entreprises ,université abou –bakr bel kaid – telemcen ,p :08 ,14.

[6]Stegăroiu, Ion, Manoela Popescu, and Luminiþa Cecilia Crenicean. "Considerations On The Relationship Business Ethics Corporate Governance In The Knowledge-Based Economy." *Proceedings of the INTERNATIONAL MANAGEMENT CONFERENCE*. Vol. 7. No. 1. Faculty of Management, Academy of Economic Studies, Bucharest, Romania, 2013.,p :226.

[7] لمياء هوام "دور المناخ الاستثماري في النهوض بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الجزائر "،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول "أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي "،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة عنابة ،يومي 14-15 أكتوبر 2017.

[8]Ioana-Cristina, Sechel, and Ciobanu Gheorghe. "Characteristics of the Emerging Market Economies-BRICS, from the perspective of Stock Exchange Markets." *THE ANNALS OF THE UNIVERSITY OF ORADEA* 39 (2014).p :40,41.

[9]Dhahi Sellami, Nadia. *Convergence entre les institutions de gouvernance publique et privée: rôle des Systèmes Nationaux de Gouvernance: cas des pays du Maghreb: Tunisie–Algérie–Maroc*. Diss. Bordeaux 4, 2012.

[10]Jean joseph boillot «Onze questions sur les grandes économies émergents »op.cit.

[11]Jaffrelot, Christophe, and Jérôme Sgard. "Les formes du capitalisme en pays émergents." *L'enjeu mondial. Presses* de Sciences Po (PFNSP), 2008. 55-66.

[12]Ruxandra adriana mateexu « corporate governance dixlosure practices and their determinant factors in European emerging countries",accounting and management information systems ,vol 14, n 01 ,2015,p:170-192.

[13]Armijo ,Leslie elliot « the BRICS countries (brazil ,Russia,india ,and china) as analytical category:mirage or insight?"Asian perspective (2007) ,p:07-42.

[14]Young, Michael N., et al. "Corporate governance in emerging economies: A review of the principal–principal perspective." *Journal of management studies* 45.1 (2008): p :199.

[15]Dahoun ,dieu donné bleossi ,and marc raffinot « partenaires émergents :quels enjeusc pour la soutenabilité de la dette africaine ? »2017,hal-01489974,p :08.

[16]Ahmet insel « la turquie :un dynamisme économique mais des incertitudes politiques »,in christophe jaffrelot l'enjeu mondial ,presses de sciences po(P.F.N.S.P) « annuel »,2008,p :129-136.

[17]Needles, Belverd E., et al. "Corporate governance in Turkey: Issues and practices of high-performance companies." *Accounting and Management Information Systems* 11.4 (2012): 510-531.

[18]Saoussen ben Gamra,dominique plihon « Qualité des institutions et crises bancaires le cas des pays émergents », hal-0057136,2007.

[19]Père ,engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries ", european journal of government and economics 4.1 (2015) ,p:25-45.

[20]Albassam,bassam a « the influence of the global economic crisis on the relationship between governance and economic growth »,florida atlantic university ,2013.

[21]احمد فتحي الحلو "دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة "،رسالة ماجستر أدارة أعمال الجامعة الإسلامية غزة ،2012.

[22] Hervé Alescandre « efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants »,Finance contrôle – volume 3,guin 2000,p :08.

[23]Albassam,bassam a « the influence of the global economic crisis on the relationship between governance and economic growth »,op.cit.

[24]Père ,engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries ", european journal of government and economics 4.1 (2015) ,p:25-45.

[25]Ruxandra adriana mateexu « corporate governance dixlosure practices and their determinant factors in european emerging countries »,accounting and management information systems ,vol 14,n 01 ,2015 ,p:170-192.

[26]Père ,engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries ", op.cit,p :25-45.

[27]بوزيد سايح "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية "،مجلة الباحث ،عدد 2012/10.

[28]شعبان فرح "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010 "،أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر 3 ،2011، 2012 .

[29]Père ,engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries ", op.cit ,p:25-45.

[30]Père ,engjell « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries "op.cit,p:25-45.

[31]بلخير اسيا "إدارة الحكمانية كآلية لتحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق (الجزائر أنموذجا 2000-2007)مذكرة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2009، 1430 ،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر .

[32]Père,engjell « l'impact of good governance in the economic development of western Balkan countries "op.cit,p:25-45.

[33]Feleagă, Niculae, et al. "Corporate Governance in Emerging Economies: The Case of Romania." *Theoretical & Applied Economics* 18.9 (2011).

[34]بوزيد سايح "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية "،مجلة الباحث ،عدد 2012/10.

[35]بلخير اسيا "إدارة الحكمانية كآلية لتحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق (الجزائر أنموذجا 2000-2007)،مرجع سابق .

[36]علي الدين هلال دسوقي ،محمود إسماعيل محمد ،اتجاهات حديثة في علم السياسة ،القاهرة ،المجلس الاعلى للجامعات ،1995 ،ص 105.

الملاحق:

ملحق رقم (01):

	مؤشرات الحوكمة						
السنوات	التصويت و المسؤولية VA	الاستقرار السياسي و غياب العنف Ps	فعالية الحوكمة GE	النوعية التنظيمية RQ	القاعدة القانونية RL	السيطرة على الفساد CC	PIB
1996	45,50	10,64	55,74	59,24	47,24	51,61	3053,95083
1997	45,50	10,64	55,74	59,24	47,24	51,61	3144,38945
1998	31,84	12,23	46,11	68,39	48,00	45,36	4496,50317
1999	31,84	12,23	46,11	68,39	48,00	45,36	4108,12788
2000	40,30	21,16	56,92	64,62	50,50	49,75	4316,5539
2001	40,30	21,16	56,92	64,62	50,50	49,75	3119,63711
2002	42,29	21,69	60,71	58,67	52,48	34,85	3660,00507
2003	45,77	25,13	60,71	56,12	59,41	52,02	4718,50129

6040,72953	51,71	58,37	56,65	57,64	20,87	49,52	**2004**
7384,35466	56,10	58,37	60,78	58,82	27,67	50,96	**2005**
8034,86916	58,05	55,50	59,31	59,02	27,05	45,67	**2006**
9709,49025	59,71	54,07	62,14	64,08	19,81	46,15	**2007**
10850,6898	60,68	56,73	59,22	63,59	18,75	46,15	**2008**
9036,49991	60,29	57,82	59,81	63,16	15,64	45,50	**2009**
10672,0569	58,57	58,77	59,81	64,11	18,96	44,55	**2010**
11341,134	62,56	57,75	62,09	65,40	18,48	44,13	**2011**
11720,3084	61,14	57,28	64,93	65,40	12,80	41,78	**2012**
12542,9357	52,88	55,87	64,93	64,45	10,90	40,85	**2013**
12127,2252	44,23	57,21	66,35	67,79	11,90	36,45	**2014**
10979,5257	53,37	53,37	62,50	62,02	9,50	34,98	**2015**
10862,6004	50,48	48,56	61,06	54,81	5,71	29,56	**2016**

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .